الحدث

تركز روسيا جهودها الراهنة في حملتها العسكرية على أوكرانيا، على السيطرة على مصنع آزوفستال للصلب في مدينة ماريوبول، الذي يتحصن فيه مقاتلون أوكرانيون ومدنيون، في وقت تزداد فيه المساعدات العسكرية الغربية لكييف التي استطاعت الصمود لشهرين في وجه الغزو

حرب أوكرانيا

روسيا تستعجل اقتحام «مصنع المقاومة»

من محاولة الوصول إلى العاصمة الأوكرانية كييف، إلى السعي لاقتحام مصنع آزوفستال للصلب في مدينة ماريوبول الذي يتحصن فيه مقاتلون أوكرانيون ومدنيون، هكذا بدت صورة الغزو الروسي لأوكرانيا مع دخوله الشهر الثالث، من دون نجاح موسكو في تحقيق أهداف مهمة في حربها التي تبدو خسائرها فيها غير قليلة، من دون وجود أفق لنهاية هذا الصراع الذي تغذيه المزيد من المساعدات العسكرية الغربية لكييف.

وبدا، أمس الإثنين، أن روسيا تستعجل اقتحام مصنع «المقاومة» في آزوفستال، لحسم سيطرتها على كامل مدينة ماريوبول المطلة على بحر آزوف، بعد لجوء نحو ألفي مقاتل وحوالى ألف مدني إليه. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، وقف إطلاق نار حول مجمع آزوفستال للسماح للمدنيين بمغادرة المنطقة. وقالت في بيان إن القوات الروسية «اعتباراً من الساعة 14,00 بتوقيت موسكو (11,00 بتوقيت غرينتش)، ستوقف بشكل أحادي أي أعمال قتالية وستسحب الوحدات إلى مسافة آمنة وتضمن انسحاب المدنيين». ولفتت إلى أن المدنيين سيؤخذون «في أي اتجاه يختارونه»، مضيفة أن على الجانب الأوكراني أن يظهر «استعداداً» لبدء عمليات الإجلاء الإنسانية «برفع الرايات البيضاء» في آزوفستال. وأضافت «إذا ما زال هناك مدنيون في المصنع، فنحن نطلب بوضوح من سلطات كييف أن تعطي الأمر للمجموعات القومية (الأوكرانية)، بالإفراج عنهم». وذكر نائب وزير الخارجية الروسي، أندريه رودينكو، في تصريحات للصحافيين، أن الهدنة الإنسانية التي أعلنتها موسكو في ماريوبول تمثل «إشارة حسن نية كبيرة» من الجانب الروسي. وأعلن عدم وجود أي خطط حالياً لعقد اجتماع جديد بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأوكراني دميتري كوليبا، أو بين وفدي روسيا وأوكرانيا التفاوضيين. ولكن كييف نفت الاتفاق على وقف إطلاق النار. وقالت نائبة رئيس الوزراء إيرينا فيريشتوك على تيليغرام «للأسف، لا توجد اتفاقيات بشأن الممرات الإنسانية من آزوفستال اليوم (أمس)». وأضافت «من المهم أن نفهم أن الممر الإنساني يعمل باتفاق من جانب واحد لا يتيح الأمن وبالتالي لا يكون ممراً إنسانياً». وقالت إن أوكرانيا «ناشدت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن يكون المبادر والضامن للممر الإنساني للمدنيين من آزوفستال»، معتبرة أن ممثلين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر يجب أن يكونوا من بين الحضور عندما يعمل الممر الإنساني. كما قال المساعد الرئاسي الأوكراني، أوليكسي أرستوفيتش، إن القوات الروسية واصلت أمس هجومها على مصنع آزوفستال. وأضاف في كلمة عبر الفيديو «يواصل العدو الهجوم على دفاعاتنا في منطقة مصنع الصلب في آزوفستال. إنهم يطلقون قذائف المدفعية ويحاولون التقدم بمجموعات هجومية وينتهكون أوامر قائدهم الأعلى». وحضر الملف الأوكراني غوتيريس أن يكون المبادر والضامن للممر الإنساني للمدنيين من آزوفستال»، معتبرة أن ممثلين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر يجب أن يكونوا من بين المدنيين. وذكر نائب وزير الخارجية الروسي، أندريه رودينكو، في تصريحات للصحافيين، أن الهدنة الإنسانية التي أعلنتها موسكو في ماريوبول تمثل «إشارة حسن نية كبيرة» من الجانب الروسي. وأعلن عدم وجود أي خطط حالياً لعقد اجتماع جديد بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأوكراني دميتري كوليبا، أو بين وفدي روسيا وأوكرانيا التفاوضيين. ولكن كييف نفت الاتفاق على وقف إطلاق النار. وقالت نائبة رئيس الوزراء إيرينا فيريشتوك على تيليغرام «للأسف، لا توجد اتفاقيات بشأن الممرات الإنسانية من آزوفستال اليوم (أمس)». وأضافت «من المهم أن نفهم أن الممر الإنساني يعمل باتفاق من جانب واحد لا يتيح الأمن وبالتالي لا يكون ممراً إنسانياً». وقالت إن أوكرانيا «ناشدت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن يكون المبادر والضامن للممر الإنساني للمدنيين من آزوفستال»، معتبرة أن ممثلين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر يجب أن يكونوا من بين المدنيين. هكذا بدت صورة الغزو الروسي لأوكرانيا مع دخوله الشهر الثالث، من دون نجاح موسكو في تحقيق أهداف مهمة في حربها التي تبدو خسائرها فيها غير قليلة، من دون وجود أفق لنهاية هذا الصراع الذي تغذيه المزيد من المساعدات العسكرية الغربية لكييف.

وبدا، أمس الإثنين، أن روسيا تستعجل اقتحام مصنع «المقاومة» في آزوفستال، لحسم سيطرتها على كامل مدينة ماريوبول المطلة على بحر آزوف، بعد لجوء نحو ألفي مقاتل وحوالى ألف مدني إليه. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس، وقف إطلاق نار حول مجمع آزوفستال للسماح للمدنيين بمغادرة المنطقة. وقالت في بيان إن القوات الروسية «اعتباراً من الساعة 14,00 بتوقيت موسكو (11,00 بتوقيت غرينتش)، ستوقف بشكل أحادي أي أعمال قتالية وستسحب الوحدات إلى مسافة آمنة وتضمن انسحاب المدنيين». ولفتت إلى أن المدنيين سيؤخذون «في أي اتجاه يختارونه»، مضيفة أن على الجانب الأوكراني أن يظهر «استعداداً» لبدء عمليات الإجلاء الإنسانية «برفع الرايات البيضاء» في آزوفستال. وأضافت «إذا ما زال هناك مدنيون في المصنع، فنحن نطلب بوضوح من سلطات كييف أن تعطي الأمر للمجموعات القومية (الأوكرانية)، بالإفراج عنهم». وذكر نائب وزير الخارجية الروسي، أندريه رودينكو، في تصريحات للصحافيين، أن الهدنة الإنسانية التي أعلنتها موسكو في ماريوبول تمثل «إشارة حسن نية كبيرة» من الجانب الروسي. وأعلن عدم وجود أي خطط حالياً لعقد اجتماع جديد بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأوكراني دميتري كوليبا، أو بين وفدي روسيا وأوكرانيا التفاوضيين. ولكن كييف نفت الاتفاق على وقف إطلاق النار. وقالت نائبة رئيس الوزراء إيرينا فيريشتوك على تيليغرام «للأسف، لا توجد اتفاقيات بشأن الممرات الإنسانية من آزوفستال اليوم (أمس)». وأضافت «من المهم أن نفهم أن الممر الإنساني يعمل باتفاق من جانب واحد لا يتيح الأمن وبالتالي لا يكون ممراً إنسانياً». وقالت إن أوكرانيا «ناشدت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن يكون المبادر والضامن للممر الإنساني للمدنيين من آزوفستال»، معتبرة أن ممثلين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر يجب أن يكونوا من بين

واشنطن تخصص 700 مليون دولار من المساعدات لأوكرانيا

بوتين: الغرب يحاول تدمير روسيا من الداخل

استهدفت ضربات روسية منشآت لسكك الحديد الأوكرانية (يونس نيل/Getty)

تخصيص 700 مليون دولار من المساعدات العسكرية الإضافية لأوكرانيا، خلال زيارة غوتيريس، الذي يتوجه الخميس إلى كييف. في غضون ذلك، برز أمس اللقاء الذي جمع نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، بالسفير الأميركي لدى موسكو جون سالفان. وذكرت الخارجية الروسية في بيان مقتضب أن الرجلين ناقشا «بعض المسائل ذات الطابع الثنائي»، من دون مزيد من التفاصيل. وبعد ذلك ارفع اجتماع معلن بين روسيا والولايات المتحدة منذ بدء موسكو غزوها لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي.

وجاء ذلك بعد ساعات من إعلان واشنطن أن السلطات الروسية تعتزم مناقشة قضايا تتصل بماريوبول ومصنع آزوفستال مع أوليكسي أرستوفيتش، إن القوات الروسية واصلت أمس هجومها على مصنع آزوفستال. وأضاف في كلمة عبر الفيديو «يواصل العدو الهجوم على دفاعاتنا في منطقة مصنع الصلب في آزوفستال. إنهم يطلقون قذائف المدفعية ويحاولون التقدم بمجموعات هجومية وينتهكون أوامر قائدهم الأعلى». وحضر الملف الأوكراني غوتيريس أن يكون المبادر والضامن للممر الإنساني للمدنيين من آزوفستال»، معتبرة أن ممثلين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر يجب أن يكونوا من بين المدنيين. وذكر نائب وزير الخارجية الروسي، أندريه رودينكو، في تصريحات للصحافيين، أن الهدنة الإنسانية التي أعلنتها موسكو في ماريوبول تمثل «إشارة حسن نية كبيرة» من الجانب الروسي. وأعلن عدم وجود أي خطط حالياً لعقد اجتماع جديد بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأوكراني دميتري كوليبا، أو بين وفدي روسيا وأوكرانيا التفاوضيين. ولكن كييف نفت الاتفاق على وقف إطلاق النار. وقالت نائبة رئيس الوزراء إيرينا فيريشتوك على تيليغرام «للأسف، لا توجد اتفاقيات بشأن الممرات الإنسانية من آزوفستال اليوم (أمس)». وأضافت «من المهم أن نفهم أن الممر الإنساني يعمل باتفاق من جانب واحد لا يتيح الأمن وبالتالي لا يكون ممراً إنسانياً». وقالت إن أوكرانيا «ناشدت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن يكون المبادر والضامن للممر الإنساني للمدنيين من آزوفستال»، معتبرة أن ممثلين للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر يجب أن يكونوا من بين

خان يشارك بالتحقيق الأوروبي

اعلنت الوكالة الاوروبية للتعاون القضائي «يوروجاست»، امس الاثنين، ان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان (الصورة) سيشارك في التحقيق الاوروبي حول جرائم الحرب المفترضة في اوكرانيا، في سابقة من نوعها. وقالت الوكالة في بيان انّ فريق التحقيق المشترك الذي تمّ تشكيله في مارس/آذار الماضي بتعاون بين ليتوانيا وبولندا واوكرانيا وبدعم من «يوروجاست» يرمي الى تسهيل عمل المحققين والملاحقات القضائية.

شرق غرب

قصف إسرائيلي رداً على صاروخ من لبنان

أعلن الجيش اللبناني أمس الإثنين، تعرض مناطق في جنوبي البلاد لقصف إسرائيلي لم يسفر عن وقوع إصابات أو أضرار. وبحسب بيان للجيش، فإن «مناطق طيرحرفا، وادي حامول، علما الشعب، وخراج بلدة زبقين، تعرضت ليل الأحد - الإثنين، لقصف مصدره مدفعية العدو الإسرائيلي»، مشيرة إلى أن «ذلك سبقه سقوط صاروخ في الأراضي المحتلة مصدره لبنان بحسب ادعاءات العدو». من جهته، قال المتحدث باسم جيش الاحتلال ران كوخاف إنه من الممكن أن يكون «فرع حماس في لبنان» مسؤولاً عن إطلاق الصاروخ.

(الأناضول)

49 % من يهود العالم يعيشون في دولة الاحتلال

بيّنت معطيات رسمية نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل أمس الإثنين، أن عدد اليهود في العالم بلغ في نهاية عام 2020، 15,2 مليون شخص، وعدد اليهود الذين يعيشون في دولة الاحتلال من مجملهم، نحو 6,9 ملايين شخص، بشكلون 49 في المائة من إجمالي يهود العالم. ووفق المعطيات، فإن 5,4 ملايين منهم وُلدوا في دولة الاحتلال.

(العربي الجديد)

«نتائج مدمرة» لتقرير حول فضائح بوريس جونسون

نشرت صحيفة «ذا تايمز» البريطانية، مساء الأحد، تفاصيل جديدة في قضية فضيحة الحفلات التي تلاحق رئيس الوزراء بوريس جونسون (الصورة). وقالت إن المسؤولة في الخدمة المدنية سو غراي، أعلّقت نشر تقريرها في القضية، ريثما تنهي الشرطة البريطانية تحقيقاتها، فيما نقلت عن موظف حكومي كبير مطلع على التقرير، وصفه بعض نتائجه بـ«المدمّرة»، والتي قد تدفع جونسون للاستقالة.

(العربي الجديد)

فرنسا: مقتل شخصين بمحاولة صدم سيارة للشرطة

أطلق عناصر في الشرطة الفرنسية، مساء الأحد، النار، على سيارة حاولت صدمهم عند جسر نوف في وسط باريس، ما أسفر عن مقتل شخصين كانا في داخلها وإصابة ثالث. وحصلت الواقعة بعد ساعات قليلة من احتفال أنصار الرئيس إيمانويل ماكرون بفوزه بولاية ثانية. وقال مصدر في الشرطة إن المركبة كانت تسير في الاتجاه الخاطئ عندما أراد الشرطيون السيطرة عليها، مشيراً إلى أن السيارة اتجهت بعد ذلك نحو العناصر.

(فرانس برس)

مقديشو: قتلى وجرحى باستهداف موكب عسكري

قتل 5 أشخاص على الأقل، من بينهم عناصر عسكرية، أمس الإثنين، في هجوم استهدف موكباً لجنرال في الجيش الصومالي بعد تفجير عبوة ناسفة في شارع مزدحم في مقديشو. وانفجرت العبوة لحظة مرور سيارة كانت تقل الجنرال محمد حاشي جوليد وسط العاصمة، ما أدى إلى مقتل اثنين من حرسه الخاص و3 مدنيين آخرين، فيما أصيب جوليد بجروح متوسطة.

(العربي الجديد)

تقرير

مبادرة «جبهة الخلاص» التونسية تتبلور: حكومة إنقاذ

بدأت ملامح مبادرة «جبهة الخلاص» في تونس تتبلور، وأبرزها تشكيل حكومة انقاذ تمهد لحوار وطني حول عدد من المسائل الاستراتيجية الكبرى

تونس ـ **آدم يوسف**

يواصل رئيس الهيئة السياسية لحزب «أمل» أحمد نجيب الشابي الحشد لـ«الجبهة الخلاص الوطني»، بلقاءات ماراثونية مع أحزاب وحركات سياسية وشخصيات، استعداداً للإعلان عن برنامج الإنقاذ المتفق عليه. وعقد الشابي اجتماعاً، السبت الماضي، ضمّ الأحزاب والجمعيّات التي تفاعلت إيجابيّاً مع مبادرة تكوين جبهة للخلاص الوطني»، بحسب بيان نشره على صفحته الرسمية في «فيسبوك»، قال إنه في إطار «العمل على توحيد الكفاح الميداني وعلى إعداد برنامج الإنقاذ والدّفع إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني دون توان ولا إقصاء». وسيعقد الشابي مؤتمراً صحافياً، اليوم الثلاثاء، «لإطلاع الرّأي العام على آفاق العمل المشترك لاستعادة الدّيمقراطية ومواجهة الحكم الفردي».

وأكد القيادي في حراك «مواطنون ضد الانقلاب» أحمد الغيلوفي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «مبادرة جبهة الخلاص الوطني تأتي في سياق النضالية والمقاومة التي بدأها مواطنون ضد الانقلاب، الذي قال إنه للرئيس قيس سعيّد منذ الدقائق الأولى لـ25 يوليو/ تموز (الماضي)، ومع هذا الزخم النضالي الذي حرك البلاد من جنوبها إلى شمالها، استطعنا أن نصل إلى مبادرة أحمد نجيب الشابي التي هي تقريبا نفسها مبادرة مواطنون ضد الانقلاب».

وعن ملامح وأولويات المبادرة، قال الغيلوفي إنها «تهدف بداية لتجميع الطيف الديمقراطي المناهض للانقلاب، وستعمل على تشكيل حكومة إنقاذ شرعية تمر بمجلس النواب حتى يقبلها العالم، وتستطيع أن تلتزم وتبرم معاهدات لإنقاذ المالية العمومية المنهارة»، وتابع أنه «بعد تشكيل حكومة الإنقاذ، سنذهب إلى حوار وطني حول المسائل الاستراتيجية الكبرى: الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية». وشدد الغيلوفي على أن المبادرة تتبنى «عودة الشرعية والمسار الدستوري، على أن تكون عودة البرلمان لمدة قصيرة لتزكية حكومة الإنقاذ ولتفعيل قانون الانتخابات، ثم ينتهي أمره ونذهب إلى انتخابات جديدة تشرف عليها حكومة الإنقاذ». وقال عضو شورى حركة «النهضة» محسن السوداني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «تكوين جبهة وطنية مناهضة للانقلاب كان مطلبنا منذ البداية، لأن الخطر لا يتهدد النهضة وحدها، وإنما يهدد تونس، ولا يتعلق الأمر فقط بالعملية الديمقراطية المستهدفة وإنما بالدولة نفسها». وحول إمكانية أن يكون سعيّد طرفاً في الحوار الوطني الذي تعد له «جبهة الخلاص»، قال السوداني «نحن إلى حد الآن ما زلنا نعتبر أن أفضل السبل هو انخراط الرئيس في مسار حواري للإنقاذ الوطني»، لكنه استدرك: «لن نتوقف إذا ما أصرّ على مواصلة نهجه في الإقصاء وعدم الإصغاء إلى أحد كما يفعل إلى حد الآن».

يعقد الشابي مؤتمرا صحافيا اليوم (ياسين قالدي/الأناضول)

من جهة ثانية، وجهت المديرة السابقة لديوان الرئيس التونسي قيس سعيّد نادية عكاشة انتقادات إلى «زمرة من الفاشلين» استولوا على 25 يوليو/ تموز الماضي. واعتبرت عكاشة، التي كانت توصف بـ«الصندوق الأسود» و«حاملة أسرار» الرئيس، والتي قدمت استقالتها في 25 يناير/ كانون الثاني الماضي، في تغريدة، أن «25 يوليو لحظة حاسمة وقرار تاريخي ومسار وطني، كان من المفروض أن يقوم على منهجية واضحة، وعلى تمش ديمقراطي جامع، وعلى أسس ثابتة لبناء دولة القانون التي تحترم فيها الحريات والمؤسسات»، وأضافت: «لكن للأسف تم الاستيلاء على هذه اللحظة، وعلى هذا المسار من قبل من لا شرف ولا دين ولا وطنية له، ومن قبل زمرة من الفاشلين الذين لا يفقهون شيئاً غير احتراف الابتذال والتشويه والتضليل».

متابعة

الجزائر: وفاة ناشط في محبسه

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تُوفي الناشط في الحراك الشعبي بالجزائر، حكيم دبازي، أمس الإثنين، في سجن القليعة بولاية تيبازة، والمعتقل فيه منذ فبراير/شباط الماضي، وذلك في ظروف غامضة، بعدما لم يشمله العفو الذي أصدره الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في شهر رمضان الحالي (بدأ في بداية شهر إبريل/نيسان الحالي). وكان دبازي قد اعتقل بسبب منشورات سياسية وتعبيرات عن رأيه كان نشرها على موقع «فيسبوك»، في الجزائر، بشأن استئناف السلطات للاعتقالات والملاحقات القضائية بحقهم. وتوفي دبازي الذي كان اعتقل في 22 فبراير الماضي، في سجن القليعة بولاية تيبازة الواقعة قرب العاصمة الجزائرية. وأعلن المحامي وعضو هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي، طارق مراح، أن دبازي، وهو أب لثلاثة أطفال، توفي داخل السجن فيما كان ملاحقاً بتهم عدة، تتعلق بعرض منشورات صنّفها القضاء الجزائري على أنها تتضمن المساس بالوحدة الوطنية.

وبعد انفراجة نسبية ومفاجئة في ملف معتقلي الرأي في الجزائر، بعد صدور قرارات أخيرة للإفراج عن عدد من الناشطين، ربطها بعض المتابعين بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى الجزائر (زار الجزائر في نهاية شهر مارس/آذار الماضي)، فإن السلطات الجزائرية عادت مجدداً إلى اعتقال الناشطين. وفي هذا الإطار، تمّ اعتقال خمسة ناشطين خلال مشاركتهم في إحياء ذكرى الربيع الأمازيغي (20 إبريل 1980)، الأربعاء الماضي، بالإضافة إلى اعتقال أربعة ناشطين آخرين في مناطق متفرقة، بينهم الناشط أسامة قار الذي تمّ توضيحات تخص وفاة الناشط دبازي داخل سجنه.

وبعد انفراجة نسبية ومفاجئة في ملف معتقلي الرأي في الجزائر، بعد صدور قرارات أخيرة للإفراج عن عدد من الناشطين، ربطها بعض المتابعين بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى الجزائر (زار الجزائر في نهاية شهر مارس/آذار الماضي)، فإن السلطات الجزائرية عادت مجدداً إلى اعتقال الناشطين. وفي هذا الإطار، تمّ اعتقال خمسة ناشطين خلال مشاركتهم في إحياء ذكرى الربيع الأمازيغي (20 إبريل 1980)، الأربعاء الماضي، بالإضافة إلى اعتقال أربعة ناشطين آخرين في مناطق متفرقة، بينهم الناشط أسامة قار الذي تمّ تقتيش منزله وحاسوبه الخاص. إلى ذلك، يفترض أن تمثل الناشطتان الموقوفتان في السجون، مفيدة خرشي وفاطمة بودودة، أمام القضاء، برفقة عدد آخر من الناشطين، وذلك في الرابع من مايو/أيار المقبل، بعد ما يقارب العام من اعتقالهم في 27 مايو 2021، بتهم مختلفة تخص المساس بالوحدة الوطنية.

وأوضح الناشط زكي حناش، المتخصص في توثيق الاعتقالات والمحاكمات في قضايا الرأي، في تدوينة له على «فيسبوك»، أن مجموع معتقلي الرأي في الجزائر الذين تمّ توثيق حالات توقيفهم قد بلغ 298 معتقلاً، بينهم ست نساء ومحام، مشيراً إلى أنه تمّ الإفراج منذ بداية العام الحالي عن 151 ناشطاً، وذلك بموجب قرارات عفو أو استئناف العقوبة. وعلى الرغم من الإفراج عنه، أبلغ القضاء الجزائري الصحافي عبد الكريم زغليش، وهو عضو في حزب «الاتحاد من أجل الاتحاد والترقي»، بإحالته مجدداً أمام العدالة في 27 إبريل الحالي، أي يوم غد الأربعاء، وذلك في قضية تخص المساس بالوحدة الوطنية، فيما تلاحق زغليش قضية ثانية بالتهمة ذاتها، على أن يمثل بشأنها أمام العدالة في 19 مايو المقبل، في غضون ذلك، تستمر السلطات في حبس الصحافي حسن بوراس، المتهم بالانتماء إلى حركة «رشاد» التي تصنفها السلطات كتنظيم إرهابي منذ مايو الماضي، وذلك على الرغم من إعلان بوراس انسحابه قبل ذلك بوقت من الحركة.

رصد

الاحتلال يصعّد في الضفة: قمع واعتقالات

رفعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عبر قمعها للعمال، مستوى ضغوطها على الفلسطينيين، فيما حذرت الأمم المتحدة من تفاقم الأزمات بغزة

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

فيما كان الهدوء الحذر يسود القدس المحتلة، بعد أيام من التوتر جراء اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصلين والمعتكفين في المسجد الأقصى، وجهت قوات الاحتلال، في إطار تصعيد الضغوط الاقتصادية على الفلسطينيين، أنظارها باتجاه الضفة الغربية، حيث لاحقت فلسطينيين خلال محاولتهم الوصول إلى عملهم في الداخل المحتل في العام 1948.

وأشار المنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند في مؤتمر صحافي، أمس الاثنين، إلى أن إسرائيل زادت عملياتها العسكرية في الضفة الغربية، مشدداً على أن «على قوات الأمن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس»، ودعا الاحتلال إلى التوقف عن هدم ممتلكات الفلسطينيين وتهجيرهم، وفي حين شدد على أن «تدنيس الأماكن المقدسة أمر غير مقبول»، فقد أشار إلى أن «الحالة الأمنية والإنسانية والاقتصادية بغزة لا تزال مقلقة للغاية»، موضحاً أن الفلسطينيين في القطاع يواجهون عقبات في الحصول على الرعاية الصحية. من جهته، قال مدير نادي الأسير الفلسطيني في جنين منتصر سمور، لـ«العربي الجديد»، إن «قوات الاحتلال أصابت شاباً بجروح في قدمه خلال مواجهات شهدتها بلدة الزبابدة، جنوب جنين، فيما تم اعتقال شابين من بلدتي قباطية ومسلية، جنوب جنين».

واعتقلت قوات الاحتلال عدداً من العمال الفلسطينيين، بينهم نساء، أثناء توجههم إلى أماكن عملهم في الأراضي المحتلة عام 1948، من خلال بوابة جدار الفصل العنصري المقام على أراضي بلدة فرعون، جنوب طولكرم، شمالي الضفة. وجاءت عمليات الاعتقال بعد الاعتداء على العمال بالضرب وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاههم.

واعتقلت قوات الاحتلال شابين من القدس المحتلة، فيما اعتقلت الأسرى المحررين مرشد محمد زعاقيق (47 عاماً)، وابناءه مهند ومجدي ومحمد، من بلدة بيت أمّر، شمال الخليل، جنوبي الضفة، وفق تصريحات للناطق الإعلامي في البلدة محمد عوض. كما اعتقلت قوات الاحتلال من بلدة دير سامت، جنوب غربي الخليل، ثمانية فلسطينيين، هم أسرى محررون، والقيادي في حركة حماس خضر الحروب، ثم أفرجت عن ثلاثة منهم، واعتقلت من بلدة إذنا، غرب الخليل، شقيق الأسير المضرب عن الطعام في سجون الاحتلال لليوم الـ53 خليل عواودة، ثم أفرجت عنه، وطالبت عائلته بوقف الفعاليات التضامنية معه، بينما اعتقلت القيادي في الجهاد الإسلامي، الأسير المحرر خليل محمد الخاروف، من البلدة. وجرفت قوات الاحتلال، أمس الإثنين، نحو 10 دونمات من أراضي الفلسطينيين في قرية الجبعة، جنوب غرب بيت لحم، جنوبي الضفة، وفق تصريحات لرئيس مجلس قروي الجبعة ذياب مشاعلة.

وبعد ساعات من إغلاق معبر بيت حانون (إيرز) بوجه 12 ألف عامل من قطاع غزة، وضعت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، هذا الأمر في «إطار العقوبات الجماعية المفروضة على القطاع لتكريس عزله تماماً عن جسد الدولة الفلسطينية، وامتداداً للحصار الظالم المفروض على قطاع غزة كشكل من أشكال الاستعمار والفصل العنصري البغيض»، وأكدت «رفضها التام لإجراءات والتدابير الإسرائيلية كافة، والتي من شأنها تكريس الاحتلال لأرض دولة فلسطين، بما في ذلك حلولها المؤقتة مثل (الاقتصاد مقابل الهدوء) وغيرها».

دعت الأمم المتحدة إسرائيل للتوقف عن تهجير الفلسطينيين

قمعت قوات الاحتلال العمال الفلسطينيين (فرانس برس)

وطالبت «المجتمع الدولي بالتدخل الفوري والعاجل لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة، بما في ذلك فتح معبر بيت حانون فوراً».

من جهة ثانية، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان، أن جهاز الأمن العام (الشاباك) تمكّن أخيراً من إحباط محاولة للجهاد الإسلامي في قطاع غزة لتشكيل شبكة وبنية تحتية في منطقة جنين، شمالي الضفة الغربية، بهدف تنفيذ عمليات ضد الإسرائيليين.

وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أنه تم اعتقال عدد من الفلسطينيين من مدينة جنين والقرى المجاورة لها، بتهمة تشكيل شبكة تابعة لـ«الجهاد» الإسلامي، من خلال مسؤولين في الحركة في قطاع غزة.

وادعى «الشاباك»، بحسب ما أوردت مواقع إسرائيلية، أن أعضاء الشبكة حصلوا على إرشاد وتوجيهات من القطاع لبناء مقذوفات وعبوات ناسفة لاستخدامها في تنفيذ عملية. وذكر موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنه تم اعتقال ستة فلسطينيين، وتقديم لوائح اتهام ضدهم، فيما أشارت الإذاعة الإسرائيلية إلى أن من بين المعتقلين ياسمين شعبان، وهي أم لأربعة أولاد. من جهة أخرى، أصدرت محكمة صلح الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة، أمس الاثنين، قراراً بتجميد مؤقت لقرار سابق بإخلاء منزل عائلة سالم في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، بموجب دعوى لجمعيات استيطانية تطالب بإخلاء منزل العائلة بزعم ملكية الأرض المقام فوقها المنزل.

وفي حديث لـ«العربي الجديد»، قال المحامي مدحت ديبة، من طاقم الدفاع عن عائلة سالم، إن الجلسة هي استئناف لقرار سابق كانت قد أصدرته محكمة الإجراء بخصوص إخلاء منزل عائلة سالم، و«بالتالي كان قرار القاضي قبول استئنافنا وإرجاع الملف إلى محكمة الإجراء من أجل الاستماع إلى دفوعات ادعاءات عائلة سالم من جديد، والتحقيق مع كامل الشهود، وبالتالي وقف قرار تنفيذ الإخلاء حتى إشعار آخر». وبالتزامن مع التئام جلسة المحكمة، نظمت مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان وجمعيات حقوقية تظاهرة ووقفة احتجاجية قبالة مبنى المحكمة، أكدت خلالها وقوفها إلى جانب عائلة سالم وأهالي حي الشيخ جراح، ورفضها الاحتلال الإسرائيلي. يذكر أن عائلة فاطمة سالم تقطن في حي الشيخ جراح منذ نحو 73 سنة، وتملك منزلاً وبجانبه قطعة أرض، وهي تخوض، منذ العام 1988، صراعاً قضائياً مع الجمعيات الاستيطانية.

قضية

تزداد الضغوط على اللاجئين السوريين في تركيا، الذين باتوا مهددين بالترحيل، في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وتصاعد حدة الحرب السياسية بين المعارضة وحكومة رجب طيب أردوغان مع اقتراب موعد الانتخابات

اللاجئون السوريون في تركيا

وجود مهدد بالحسابات السياسية والأزمات المعيشية

عماد كركص
إسطنبول ـ **جابر عمر**

تحوّل وجود اللاجئين السوريين في تركيا إلى مادة سجال كبيرة في الفترة الأخيرة، خصوصاً مع اتخاذ الحكومة إجراءات إدارية مشددة تصعّب بقاء هؤلاء في البلاد، ومع إغلاق الباب أمام عودة السوريين الذين يزورون بلادهم خلال الأعياد. تزامن ذلك مع إعلان وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، عن إطلاق خطة رباعية لإعادة اللاجئين السوريين، من دون الكشف عن تفاصيلها، لتزيد كل هذه الأجواء مخاوف السوريين على مصيرهم، علماً أن الكثير منهم مطلوبون لدى النظام السوري وبالتالي مهددون بالاعتقال وربما الإخفاء في حال عودتهم. وتختلف القراءات والتفسيرات للتوجه الجديد الذي تعتمده الحكومة التركية، بين من يضعه في سياق معالجة الغضب الشعبي الداخلي مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية الصيف المقبل، خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية ولعب المعارضة على تحميل السوريين مسؤولية عنها، وبين من يذهب باتجاه الحديث عن إعادة تموضع للسياسة الخارجية التركية، أخذاً بالاعتبار التوجه القائم لدى دول عربية وإقليمية لإعادة إدماج نظام بشار الأسد وتعويمه دولياً. غير أن النتيجة تبقى أن مئات الآف السوريين في تركيا يجدون أنفسهم في وضع صعب وبأنهم مهددون بالترحيل. ويعيش في تركيا حوالي 3,5 ملايين سوري كلاجئين تحت بند «الحماية المؤقتة»، لكن معظمهم يعتمدون على أنفسهم من خلال العمل في السوق التركي على الرغم من حصولهم على أجور متدنية، وبذلك هم يدفعون الضرائب وإيجارات المنازل كما ساهم الكثير من رؤوس أموال السوريين بتغذية السوق التركي بالأموال والمهن الجديدة، فيما يتلقى القليل من هؤلاء مساعدات ضئيلة من قبل الاتحاد الأوروبي عن طريق الهلال الأحمر التركي. وفي الفترة الأخيرة، شددت السلطات التركية الإجراءات الإدارية التي باتت تعرقل بقاء اللاجئين السوريين في البلاد، كإيقاف المئات من بطاقات الحماية المؤقتة، وشطب قيود تسجيلهم في النفوس العامة، بحجج مختلفة.

بالتوازي مع ذلك، أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، في حوار تلفزيوني قبل أيام، أن تركيا أطلقت خطة رباعية تجمعها مع لبنان والأردن والعراق لإعادة اللاجئين السوريين، من دون الكشف عن تفاصيلها. ولفت إلى أن «أوروبا كانت متحفظة قليلاً (تجاه إعادة اللاجئين)، لكن حالياً هناك تعاون أفضل وتفهّم»، مشدداً على أن العودة إلى مناطق النظام السوري «يجب أن تضمن أمن اللاجئين، والأمم المتحدة تتواصل مع النظام من أجل التأكد من توفر أمن للاجئين ومراقبة ذلك». لكنه أشار إلى أن «النظام لا يوفر الأمن بشكل كافٍ، على الرغم من إعلانه العفو ودعوته لعودة اللاجئين، ولو كان يضمن ذلك لعاد السوريون من لبنان إلى بلادهم». وإذ ذكر أنه «حصلت سابقاً لقاءات تركية أمنية مع النظام لكن ليس في الفترة الأخيرة»، قال إنه «يمكن الحوار معه في المواضيع الاجتماعية والأمنية، وهي تعني أجهزة الاستخبارات». وردداً على سؤال حول إمكان التعامل مع أزمة اللاجئين من دون الاعتراف بنظام الأسد، أوضح الوزير التركي أنه «يجب حل الأزمة في إطار القانون الدولي، ويجب على الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية التعامل مع الأسد بهذا الخصوص، فإن كان النظام سيقدّم ضمانات عليه أن يقدمها لتلك الأطراف».

تلا ذلك حديث وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، في لقاء تلفزيوني الجمعة الماضي، عن أن «قرابة 500 ألف سوري عادوا طوعاً إلى المناطق الآمنة التي شكّلتها تركيا في سورية، والحديث عن العودة الآمنة المشرفة تشمل هذه المناطق والمنازل التي يتم تشييدها في إدلب»، مضيفاً أن إنشاء تركيا «مناطق آمنة في درع الفرات ونبع السلام وغصن الزيتون، قاد إلى توفير الأمن وعودة التجارة والزراعة». وأوضح أن «زيارات العيد كانت تهدف لتشجيع عودة السوريين، إذ عاد 60 في المائة منهم بعد هذه الزيارات»، كاشفاً عن صدور تعليمات للولاة أخيراً «بعدم إعطاء أي إذن لزيارات العيد، وحالياً لا يوجد إذن لزيارات العيد». وقال إن «من يريد الذهاب والبقاء هناك يستطيع الذهاب، ولكن لن يُسمح لمن يذهب لقضاء العيد بالعودة». وكشف أنه يحلول مارس/آذار الماضي، بلغ عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية 200 ألف و950 شخصاً، ومن يحق له التصويت فقط نحو 113 ألفاً.

جاء ذلك في ظل استخدام المعارضة التركية للوجود السوري كورقة في صراعها ضد الحكومة، مع الحديث عن الانتشار الكبير للاجئين السوريين في تركيا، والادعاء بأنهم يحصلون على امتيازات أكثر من المواطنين الأتراك، وهو ما يتطلب من الحكومة التعاطي مع الموجة الشعبية هذه، ولذا ربما تصدر تصريحات عالية السقف حول إعادة السوريين. وأشار المصدر إلى أن مظاهر زيارات العيد (للسوريين إلى بلادهم) هذا العام كان لها وقع شعبي أكبر على المجتمع التركي من الأعوام السابقة، مع الترويج أن ذهابهم إلى سورية وعودتهم يعني أنهم ليسوا ضحايا حرب، وإن تمكنوا من الذهاب فإن هناك مكاناً يؤويهم. وأشار إلى أن هذا الأمر يُحرج الحكومة التي تحاول تهدئة الشارع التركي، لكن الاستراتيجية الأساسية الثابتة للحكومة هي العودة الآمنة والطوعية، وإن كانت العودة لمناطق النظام فيجب أن تتوفر فيها الشروط وفق القوانين الدولية والضمانات التي توفر لأمن العائدين، وتوفير احتياجاتهم عبر دبلوماسية إنسانية من دون اعتراف سياسي بالنظام. من جهته، قال مصدر تركي آخر لـ«العربي الجديد»، إن الرأي العام التركي يركز حالياً على الاقتصاد ويحقل البعض السوريين مسؤولية عن ارتفاع نسب البطالة والأسعار والتضخم، في ظل تساؤلات أيضاً عن سبب عدم التطبيع مع نظام الأسد على الرغم من وجود محاولات لتطبيع العلاقات مع دول عربية، من دون إدراك الفروق بين الحالة السورية والعلاقة مع مصر أو السعودية أو الإمارات. وأضاف أن الحكومة التركية ليست لديها خطة على المدى القريب لتسريع وتيرة عودة السوريين لبلادهم، ولكن على المدى المتوسط والبعيد هناك مساع عبر تفعيل آليات دول الجوار، وعبر المنظمات الدولية، بالاستفادة من الحالة الأفغانية حيث هناك تعاون دولي إنساني مع حركة «طالبان» من دون اعتراف بها. ورأى أنه نتيجة الاحتقان الداخلي والتجاذبات السياسية والأجواء العامة في تركيا، قد يتم تسريع وتيرة هذه الإجراءات بشكل أكبر، لأن الحكومة ترغب بألا يؤثر عليها الموضوع السوري في الانتخابات، بشكل متزامن مع الجهود لإنعاش الاقتصاد حسب الوعود اعتباراً من الصيف المقبل.

أما عضو حزب «العدالة والتنمية»، المحلل السياسي بكير أتاجان، فلفت في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن الأزمة الاقتصادية القائمة هي من أسباب ما يحصل، ولكن الأسباب الحقيقية هي سياسية واستراتيجية. وأضاف أن ذهاب السوريين إلى بلادهم خلال العيد استغلته المعارضة، مع تضليل وبث بعض المشاهد المتداولة للإيحاء بأن سورية بلد لا حرب فيه ولا إرهاب، فكان على الحكومة اتخاذ قرار يعكس هذه النظرة الخاطئة، وعلى رأسها منع السوريين من الذهاب في العيد إلى سورية، مشدداً على أنه قرار مؤقت وليس دائماً.

ولفت أتاجان إلى أن من عادوا إلى سورية بعفو أو لأسباب متعددة أخرى، اعتُقلوا أو قُتلوا أو أهينوا، وما زال قسم كبير منهم في السجون، وبالتالي ليس من السهل قانونياً ومن دون ضمانات دولية ومن مسؤولين داخل سورية إعادة هؤلاء اللاجئين، إذ يجب أن تكون هناك ضمانات محلية وعربية بأن من يعود لا يُحاكم ولا يُسجن، وبناء عليه قد يتم تنظيم بعض الأمور بين تركيا وسورية، وشدد على أن أنقرة «لن تقبل لا اليوم ولا غداً ولا في المستقبل بشرعية النظام، أما اللقاءات الأمنية فهي مجرد ضرورات». ولفت إلى أن «التغييرات في سياسة الحكومة التركية ليست لأن لديها رضاء المعارضة، بل لاستيعاب الأصوات العالية في الداخل، وهذا يعني أن السلطات لن تتعامل مع الملف السوري كما في السابق، بل هناك حاجة لإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف، وهي المواطن التركي واللاجئ السوري والأطراف الدولية». في المقابل، رأى الكاتب والباحث التركي إسلام أوزكان، أن «الحكومة تتصرف بحالة ذعر مع اقتراب موعد الانتخابات، وبعض القرارات كانت غير عقلانية وتم اتخاذها من دون تفكير كافٍ». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»: «بالطبع هناك قرارات أخيرة اتُّخذت لأهداف سياسية بحتة، بعضها يهدف إلى تمويه الأزمة الاقتصادية وتغطية عجز الحكومة عن مواجهة الأزمة». ونوه أوزكان إلى أن «تركيا قبل الربيع العربي كانت بمثابة ممر عبور للاجئين إلى أوروبا، وكان عدد اللاجئين معقولاً للغاية، لأنه كانت هناك اتفاقية إعادة القبول مع دول الاتحاد الأوروبي وتم تنفيذها وفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة». واستدرك أنه «نظراً لبعض المواقف التي تبنّاها حزب العدالة والتنمية مع الاتحاد الأوروبي، فإنه لم ينفذ لاحقاً هذه الاتفاقية، لكن لم تكن هذه مشكلة عندما كان الاقتصاد على ما يرام، أما عندما بدأ يتدهور ظهرت مشكلة اللاجئين، مع الضغط المعيشي الكبير على الشعب، لذلك تم توجيه رد الفعل مباشرة إلى اللاجئين كما لو كانوا مسؤولين عن الأزمة».

وحول الإجراءات الإدارية الأخيرة للحكومة التركية ووضع بعض القيود أمام اللاجئين في ما يخص أوراقهم الثبوتية، أشار أوزكان إلى أنه «في مواجهة الظروف الاقتصادية السيئة، تريد شرائح مختلفة من المعارضة والحكومة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، بدعوى أن الصراع قد خفّ بشكل كبير، لهذا فإن زيادة الضغط على اللاجئين من خلال المطالبة ببعض الوثائق هو في الأساس وضع يوافق عليه جزء كبير من المجتمع التركي مع الأسف». واعتبر أنه «كان من الممكن حل المشكلة قبل أن تصل إلى هذه النقطة، لكن استخدام حزب العدالة والتنمية للاجئين كورقة ضد الاتحاد الأوروبي وجهوده لتنفيذ سياساته الخاصة، أضر بالملايين أكثر من غيرهم، لتصل القضية إلى هذه النقطة». من جهته، رأى الحقوقي غزوان قرنفل، وهو مدير تجمع المحامين السوريين، ومهتم في قضايا اللاجئين السوريين في تركيا، أن «كل ما نراه من إجراءات وما سمعناه من تصريحات تنطلق من رؤية تقوم على إعادة تموضع سياسي للسياسة الخارجية التركية، تأخذ بالاعتبار أن المحيط العربي والإقليمي يعمل على إدماج نظام بشار الأسد عربياً وأقليمياً تمهيداً لإعادة تعويمه دولياً». واعتبر أن «تركيا لا تريد أن تكون خارج هذا المسار، وبالتالي صارت كل الملفات بما فيها ملف اللاجئين مطروحة للمراجعة والحلحلة». ولفت قرنفل في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «القرارات الحكومية الأخيرة بعضها يتعلق بإعادة صياغة آلية التعاطي مع ملف اللاجئين من منظور الطرح أعلاه، وبعضها يتعلق بتنظيم الأوضاع داخلياً، وبعضها يمثل نوعاً من التضييق لتهيئة عوامل تدفع اللاجئين أنفسهم للمغادرة». وأضاف: «في كل الأحوال تحاول السلطة سحب أو إضعاف قيمة ورقة اللاجئين التي تستثمر بها المعارضة في الصراع السياسي والانتخابي وتجييرها لمصلحتها قدر ما تستطيع».

منعت تركيا عودة من يتوجه في عطلة العيد إلى سورية (أرحمي السيد/فرانس برس)

عودة طوعية

في سياق استغلال المعارضة التركية موضوع اللاجئين السوريين كورقة في الصراع السياسي، عمد حزب الشعب الجمهوري الاسبوع الماضي الى وضع لافتة على مبناه في انقرة، تطالب الحكومة بمجموعة من التوضيحات أبرزها حول كيفية «توزيع جنسيات» على بعضهم، و«السماح بعبور غير نظامي للاجئين عبر الحدود». هذا الامر دفع الرئيس رجب طيب اردوغان (الصورة) للقول إن بلاده تعمل «لتوفير عودة الإخوة السوريين الى بلادهم بشكل طوعي ومشرف».

جاووش أوغلو: العودة يجب أن تضمن أمن اللاجئين

يعيش في تركيا حوالي 3,5 ملايين لاجئ سوري

تطبيق النموذج الأفغاني؟

قال مصدر دبلوماسي تركي لـ«العربي الجديد» إن حراك الحكومة التركية تجاه اللاجئين السوريين يأتي لتهدئة الشارع. وفي الوقت نفسه هناك جس نبض على الصعيدين المحلي والدولي لتطبيق الآليات المتبعة في أفغانستان، فالتوافق على عودة السوريين يكون بين الغرب والمنظمات الدولية مع النظام السوري من دون تفاهم تركي مباشر مع النظام. ولفت إلى أن هذه الطريقة تقوم على توفير ضمانات من النظام واللاعبين الدوليين، الأمر الذي يسمح بعودة آمنة.

تقرير

تعاميم «عزم»... محاولة لإنهاء فوضى السلاح شمالي سورية

يأتي تعميم غرفة عمليات «عزم» بمنع حمل السلاح داخل مراكز المدن والبلدات، في إطار محاولاتها المتواصلة لإنهاء فوضى السلاح في شمال سورية

امين العاصي

لم تجد كل محاولات «الجيش الوطني السوري»، التابع للمعارضة، على مدى سنوات، نفعاً في الحد من الفوضى الأمنية، ولم تدفع جدياً باتجاه القضاء على ظاهرة انتشار السلاح، وخصوصاً داخل المدن والبلدات، والتي تؤدي بشكل دائم إلى اقتتال بين فصائل هذا «الجيش»، بسقط بسببه قتلى وجرحى، من العسكريين والمدنيين. وسجلت، في إبريل/ نيسان الحالي، اشتباكات في عدة مناطق تقع تحت سيطرة «الجيش الوطني»، وقُتل شاب وأصيب آخر، قبل أيام، جراء اشتباكات بين عناصر منتسبين لهذا «الجيش» في مدينة عفرين في ريف حلب الشمالي، التي سيطرت عليها فصائل المعارضة في مطلع 2018. وكانت قد وقعت اشتباكات في 22 من الشهر الحالي في منطقة رأس العين، شمال شرقي سورية. وقبلها شهدت مدينة الباب في ريف حلب الشمالي اقتتالاً بين قوات الشرطة العسكرية في المدينة وفصيل «أحرار الشام»، أدى إلى إصابات بين العسكريين والمدنيين. كما شهد مطلع إبريل اقتتالاً بين عناصر فصيلي «أحرار الشام» و«الجبهة الشامية» في ريف الباب، ما دفع أهالي المدينة للتظاهر، للدعوة إلى وقف الاقتتال الداخلي بين فصائل المعارضة وحقن الدماء ومراعاة حرمة شهر رمضان. وفي محاولة جديدة لضبط الأوضاع الأمنية في مناطق سيطرة فصائل المعارضة، أصدرت غرفة عمليات «عزم»، التي تضم العديد من الفصائل الفاعلة في شمال سورية، أمس الأول الأحد، تعميماً منعت بموجبه «حمل السلاح داخل مراكز المدن والبلدات، إلا بموجب مهمة رسمية بغرض حماية الأسواق وتأمين المدنيين».

وأشارت الغرفة إلى أنه سيتم توقيف أي عنصر أو مجموعة تخالف أوامر عدم التجول بالأسلحة في الأسواق والمناطق السكنية وإحالتهم إلى اللجان المسلكية، وأوضحت أن القيادة الموحدة للغرفة «ستتعامل بحزم مع أي اشتباك مسلح بين أفراد أو مجموعات الجيش الوطني».

وبررت الغرفة تلك الإجراءات بأنها من «الواجب الديني والثوري»، وأكدت أن «هدف السلاح حماية المدنيين والحفاظ على استقرار المنطقة، ما يفرض حصر استعماله في جبهات القتال ومحاربة الأعداء».

وتُمن المتحدث باسم «الجيش الوطني» الرائد يوسف حمود، في حديث مع «العربي الجديد»، التعميم الذي أصدرته غرفة عمليات «عزم»، والبيانات التي تصدر عن كل مكونات «الجيش» التي تدعو إلى إنهاء ظاهرة فوضى السلاح في شمال سورية. غير أن حمود أشار إلى أن «البيانات والتعاميم لا تكفي وحدها»، ولفت إلى أنه «لا بد من خطوات عملية لتعزيز الاستقرار في مناطق سيطرة «الجيش الوطني»».

وكانت غرفة عمليات «عزم» قد تشكلت في العام الماضي بهدف ضبط الأوضاع الأمنية في الشمال السوري، حيث شنت حملات ضد عدد من تجار المخدرات. ودعمت هذه الغرفة «لجنة رد المظالم» التي تنظر في الشكاوى المقدمة من المدنيين ضد مجموعات وفصائل تعمل خارج القانون وتنتهك حقوق المدنيين، وخاصة في منطقة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي.

وكانت الحكومة السورية المؤقتة، التي تنشط في مناطق المعارضة في شمال البلاد، قد أصدرت في منتصف الشهر الحالي تعميماً يقضي بـ«حصر وجود السلاح في المعسكرات وخطوط المواجهة مع العدو والنقاط الأمنية»، وأوصت بضرورة الاحتكام إلى القضاء للبت في أي خلاف، والالتزام بالتعليمات وعدم مخالفتها، لكن وزارة الدفاع في الحكومة، المرتبطة بالائتلاف الوطني السوري، لا قدرة لديها على فرض إرادتها على مجموعة كبيرة من الفصائل ذات النفوذ في الشمال السوري، وهو ما يجعل الإجراءات التي تتخذها بلا قيمة على الأرض. وشهد العام الحالي اندماج عدة فصائل في تشكيلات عسكرية واحدة، إلا أن المعطيات تشير إلى أن حالة الفصائلية والمناطقية ما زالت متحكمة في مشهد هذه الفصائل في مناطق نفوذها، وهو ما يُبقي الباب مفتوحاً أمام الخلافات التي تتطور إلى اقتتال واحتراب.

وتسيطر هذه الفصائل على مناطق «غصن الزيتون»، وتضمّ منطقة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، و«درع الفرات» في ريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي، ومناطق في شرق نهر الفرات. وتمتد هذه المساحة على طول 100 كيلومتر بين مدينتي تل أبيض في ريف الرقة الشمالي، ورأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي. وتنتشر مقرات هذه الفصائل داخل المدن والبلدات، أو بالقرب منها، ما يجعل من أي اقتتال داخلي، حتى لو كان محدوداً سبباً في مقتل وإصابة مدنيين، في ظل غياب شبه تام لأي آليات محاسبة وردع من قيادة «الجيش الوطني»، التابع لوزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة.

وفي الآونة الأخيرة بدأت ترتفع أصوات فعاليات محلية ونقابية في الشمال السوري، للمطالبة بوضع حد نهائي لفوضى السلاح والفلتان الأمني، الذي بات السمة البارزة في مناطق سيطرة فصائل المعارضة. وفي هذا الصدد، قلل نقيب المحامين السوريين الأحرار غزوان قرنفل، في حديث مع «العربي الجديد»، من أهمية التعميم الذي أصدرته غرفة عمليات «عزم»، الأحد الماضي، مشيراً إلى أنه «يلزمها وحدها».

وأوضح قرنفل أنه لا سلطان لها على الفصائل التي هي خارج هذه الغرفة، وبالتالي يمكن اعتبار ما صدر عنها بمثابة تعميم داخلي يخص من هم ضمن بنيتها، ورأى أن المشكلة الأساسية في الشمال السوري تكمن «في إصرار ما يسمى الجيش الوطني على البقاء مجرد شرائم مليشياوية تدار من أمراء حرب، لا من قادة عسكريين يخضعون لتراتبية عسكرية ومؤسسة عسكرية لها قيادة أركان واحدة»، وتابع: «المشكلة الأخرى في غياب القانون والمساءلة، فلو حوكم مرتكبو الجرائم، ونفذت فيهم العقوبات علناً لما وصلوا لسلوكهم هذا». وأعرب قرنفل عن اعتقاده بأنه «لا إجراء ينفع طالما لم يتم دمج كل الفصائل في تشكيل عسكري واحد يخضع لقائد واحد، بعد عزل وانتقاء حقوقي المدنيين، وخاصة في منطقة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي.

هددت «عزم» بتوقيف مخالفي قرار عدم التجول بالأسلحة (بكر قاسم/الأناضول)

العراق

سنجار: نذر مواجهة بين الجيش ومليشيات تابعة لـ«الكردستاني»

نذر مواجهة بين الجيش العراقي ومليشيات تابعة إلى حزب العمال الكردستاني تطل برأسها في سنجار. ففي حين يستعد الجيش لإرسال تعزيزات إلى المدينة، تتمسك المليشيات بسيطرتها عليها

بغداد ـ عادل النواب

تتصاعد حدة التوتر بين الجيش العراقي ومليشيات تابعة إلى حزب العمال الكردستاني في سنجار غرب الموصل، بعد سلسلة من الأحداث في المدينة خلال الأسبوعين الماضيين. وتضمنت الأحداث ثلاث مواجهات مباشرة بين الجانبين، أسفرت عن إصابة 27 جندياً عراقياً، وخطف اثنين من قبل مليشيا «وحدات حماية سنجار»، المعروفة اختصاراً بـ«الإيشكا»، وهي الذراع المحلية لحزب العمال الكردستاني في سنجار. كما أصيب ثلاثة مدنيين، بينهم طفل، خلال المواجهات.

وتنفذ الفرقة 20 في الجيش العراقي عملية انتشار واسعة في سنجار وضواحيها، ضمن توجيه الحكومة في بغداد لاستعادة السيطرة على المدينة، التي تخضع لنفوذ مسلح لحزب العمال الكردستاني، لكن عمليات إعادة الانتشار في المدينة، تواجه برفض من قبل مسلحي مليشيات تابعة إلى «العمال»، أبرزها «وحدات حماية سنجار»، وعناصر من «أيزيدي خان»، إلى جانب مسلحي الحزب أنفسهم، الذين يرفضون التخلي عن مواقعهم في جبل سنجار. وبدأت حدة التوترات الأخيرة بين الجيش العراقي بالتصاعد منذ منتصف فبراير/شباط الماضي، عندما أمر قائد الفرقة 20 العميد أثير الربيعي بإنزال صور زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، من الساحات والتقاطعات العامة، واعتقال من يرفع «صور الإرهابي»، متوعداً بـ«دفن من يتجرأ على إنزال العلم العراقي مرة أخرى». وجاء تهديده بعد قيام عناصر الحزب بإنزال العلم العراقي من ساحة البرمول، أكبر ساحات سنجار ورميه على الأرض.

ووفقاً لجنرال في قيادة عمليات نينوى، فإن قيادة العمليات المشتركة في بغداد سترسل تعزيزات للجيش إلى سنجار خلال الفترة المقبلة، لفرض الأمن والنظام بالمدينة. ولفت إلى أن «الجيش سيدخل أي مكان أو بقعة في العراق، متى قرر ذلك، وعلى الجميع أن يفهم هذا الأمر». وكشف أنه «قُدّمت، خلال الأيام الأخيرة، اجتماعات مكثفة بين قادة في الجيش وعدد من ممثلي مليشيات مرتبطة بـ«العمال»، من دون التوصل إلى اتفاق، «بسبب إصرار المليشيات على الانتشار في مناطق متعددة داخل سنجار، وفرض سيطرتها عليها، وهذا ما رفضه القادة العسكريون». وتحدث عن «قرب بدء عملية عسكرية لفرض القانون والنظام في المدينة وضواحيها، وصولاً إلى الحدود مع سورية، وتتضمن أيضاً قطع طرق تسلل مسلحي حزب العمال الكردستاني من سورية إلى العراق». وكان وفد أمني رفيع المستوى، برئاسة رئيس جهاز الأمن الوطني حميد الشطري، ورئيس أركان الجيش الفريق الأول الركن عبد الأمير يارالله، ونائب العمليات المشتركة الفريق الأول الركن عبد الأمير الشمري وعدد من القادة الأمنيين، وصل إلى مدينة سنجار، الخميس الماضي، لمتابعة الملف الأمني في المدينة، بعد التوتر الأمني فيها. واستمرت الزيارة عدة ساعات من دون الإعلان عن نتائج ما تم التوصل إليه، في ظل تأكيدات عن استمرار الجيش بنشر قواته في المدينة، مع الإبقاء على حالة التأهب، رغم إطلاق مليشيا «البيشمة» سراح الجنديين اللذين اختطفتهما في القحطانية غرب سنجار. وقال المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة اللواء تحسين الخفاجي، لـ«العربي الجديد»، إن «القطعات العسكرية في المدينة لم ولن تسمح بأي تواجد مسلح خارج سيطرة الدولة». وأكد أن هذه الجماعات «ستواجه وفق القانون، ولا يمكن لأي قوة السيطرة على الملف الأمني في أي مدينة عراقية، فهذا الملف حصراً بيد القوات العراقية الرسمية». وأشار الخفاجي إلى أن «القوات العراقية تواصل عملية فرض السيطرة الأمنية الكاملة على سنجار، ولن تسمح لأي قوة بزعزعة أمن واستقرار المدينة، وأي عناصر تسعى إلى ذلك ستواجه بقوة وحزم من قبل القوات العراقية الماسكة للأرض هناك». ووصف رئيس مجلس العشائر العربية في سنجار نوري الدحل، في حديث مع «العربي الجديد»، الوضع الأمني في المدينة بأنه «غير مستقر، وهناك توتر كبير، تطور إلى مواجهات بين الجيش العراقي ومليشيات مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، خصوصاً أنها ما زالت تسيطر على مناطق متعددة، وترفض دخول الجيش لها». ولفت إلى أن «الشارع في سنجار مؤيد للجيش، المليشيات متورطة بأعمال خطف وابتزاز كبيرة، وهذا ما يدفع الحكومة العراقية إلى فرض سيطرتها الأمنية في سنجار بشكل كامل، ومنع أي تواجد لهذه العناصر المسلحة، التي تسعى إلى فرض سيطرتها، بهدف إكمال عمليات التهريب مع سورية، وممارسة أنشطة معادية داخل الأراضي العراقية». وأكد الدحل أن «أهالي سنجار يدعمون (حصول) عمليات أمنية كبرى وواسعة في المدينة من أجل فرض سيطرة القوات العراقية الرسمية عليها بشكل كامل، ومنع أي تواجد مسلح خارج القوات الأمنية. إن بقاء الوضع الأمني هكذا دون حلول حقيقية سيؤدي إلى كوارث أمنية مستقبلاً». من جانبه، قال النائب عن محافظة نينوى (التي تتبع إليها سنجار) محما خليل، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «هناك مخاوف كبيرة في سنجار من مواجهات، خلال المرحلة المقبلة، بين الجيش العراقي وهذه الجماعات الخارجة عن القانون». وشدد على أن «الحكومة العراقية، مطالبة بشكل عاجل، بإطلاق عمليات أمنية كبرى في سنجار، لفرض الأمن فيها، وسيطرة قوات الجيش العراقي عليها». وبيّن محما خليل، النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، أن «تواجد مليشيات مرتبطة بحزب العمال الكردستاني في مدينة سنجار، هو الذي يمنع تطبيق الاتفاق بين بغداد وأربيل، بخصوص تطبيع الأوضاع في المدينة، وإعادة إعمارها وعودة النازحين إليها». من جهته، قال الخبير الأمني العراقي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «التوتر في سنجار متكرر وليس بالجديد، ويرتفع بين فترة وأخرى، لكنه حالياً الأخطر، كون عناصر مسلحة من حزب العمال الكردستاني تتمسك بالسيطرة على مناطق في المدينة، وترفض أن يكون للجيش دور فيها». وحذر من أن «إصرار حزب العمال الكردستاني على انتشار العناصر المسلحة في مناطق متعددة من سنجار، سوف يدفع إلى تطور المواجهات بين تلك العناصر وقوات الجيش العراقي، التي تعمل على فرض كامل سيطرتها على المدينة، ومنع أي مظاهر مسلحة خلال الفترة المقبلة». وتحدث الشريفي عن «عملية تفاوض بين قيادات أمنية وعسكرية وبين قيادات تابعة لقوات البيشمة، من أجل سحب العناصر المسلحة وفق اتفاق بين الطرفين». وأضاف: «لكن وفق المعلومات، فإنه لا اتفاق بين الطرفين حتى الآن، وهذا ما ينذر بتطور المواجهات المسلحة، خصوصاً أن هناك أطرافاً داخلية تدعم هذا التواجد وفق أجندات خاصة بها، ولهذا فإن الوضع ينذر بتطورات أمنية كبيرة وخطيرة خلال المرحلة المقبلة».

سيتم إرسال تعزيزات للجيش إلى سنجار (أحمد الربيعي/فرانس برس)

نوري الدحل: بقاء الوضع دون حلول سيؤدي لكوارث مستقبلاً

يتجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لإصدار عفو عن مجموعة من المحكوم عليهم، فيما يرى البعض في الخطوة مجرد مناورة لتمرير دعوته إلى «حوار سياسي» والترويج لوجود انفراجة في ملف حقوق الإنسان في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الاقتصادية

«العفو» و«الحوار» في مصر

مناورة للهروب من الأزمة الاقتصادية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قررت السلطات المصرية، أول من أمس الأحد، إخلاء سبيل مجموعة من الشباب المعتقلين تبانيت التفسيرات بشأن دوافعها من وراء رهن الحبس الاحتياطي، وأنه من المنتظر أن يصدر عفو رئاسي عن مجموعة أخرى من المحكوم عليهم بأحكام نهائية وباتة، خلال الساعات القليلة المقبلة». ورجح المصدر أن يصدر العفو الرئاسي عن بعض المحكومين، اليوم الثلاثاء، قبيل إفطار الأسرة المصرية الذي تنظمه رئاسة الجمهورية سنوياً في شهر رمضان، وبحضوره السيسي.

وقالت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، إن السيسي «سوف يفتح (خلال الإفطار) الحديث مرة أخرى عن الحوار السياسي، الذي تحدث عنه خلال جولته في منطقة توشكى، جنوب مصر، الخميس الماضي». وأضافت أن «الإفراج عن مجموعة من المعتقلين السياسيين، وحديث السيسي عن الحوار السياسي، يؤكد وجود أزمة كبيرة تهدد النظام، نتيجة عدة عوامل، بينها الحرب الروسية على أوكرانيا، والأزمة الاقتصادية التي تعيشها مصر بسبب النقص الحاد في العملة الأجنبية، وارتفاع فاتورة الدين بشكل مطرد، بالإضافة إلى الأزمة السياسية الدولية التي يعاني منها النظام بسبب الانتقادات المتواصلة لملف حقوق الإنسان». وأوضحت المصادر أن «نظام السيسي يسعى من خلال تلك التحركات، إلى عدة أهداف، أولها التشويش على الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تعيشها البلاد، وتهدد بتبعات خطيرة تهدد النظام ذاته، ومحاولة الإيحاء بأن جميع الأطراف السياسية الداخلية مشتركة في النقاش حولها. هذا بالإضافة إلى الترويج على المستوى الدولي بأن هناك انفراجة في ملف حقوق الإنسان وقضية حرية الرأي والتعبير». وأشارت المصادر إلى أنه «في سبيل ذلك يسعى النظام من خلال بعض الشخصيات والمؤسسات لتنفيذ ذلك، مثل ما يسمى تنسيقية شباب الأحزاب، والمجلس القومي لحقوق الإنسان وبعض أعضائه، مثل النائب محمد أنور عصمت السادات، ورئيسة المجلس مشيرة خطاب».

وأشار مصدر حزبي، جرى التواصل معه أخيراً من جانب أحد أجهزة الدولة بهدف التباحث لترتيب لقاء يتم خلاله إجراء نقاش بشأن صيغة لإجراء حوار بين المكونات السياسية المصرية والقيادة السياسية، إلى أن كافة المؤشرات تدل على أن الأمر مجرد شكل، هدفه إيصال رسائل في اللحظة الحالية فقط إلى أطراف في الخارج. وقال المصدر الحزبي، لـ«العربي الجديد»: «يبدو أن الأمر مرتبط بالزيارة الأخيرة التي أجراها وزير الخارجية سامح شكري إلى الولايات المتحدة الأميركية، والتقى خلالها هناك عدداً من أعضاء الكونغرس، وممثلي عدد من المراكز البحثية الهامة، التي تلعب دوراً بارزاً في تحديد شكل السياسة الخارجية الأميركية، وأيضاً ممثلي عدد من المؤسسات النقدية الدولية». وأضاف أن الدعوة التي أطلقها السيسي مرتبطة بالحالة الاقتصادية التي تعبر عن أزمة حقيقية يمر بها صانع القرار المصري أخيراً، في ظل الوضع الاقتصادي المتهاوي وانصراف المستثمرين، وسط ربط الغرب مساعداته لمصر بتحسين حالة حقوق الإنسان.

وحول الخطوة المتعلقة بإطلاق سراح عدد من النشطاء السياسيين أخيراً، ضمن العفو الصادر عن رئيس الجمهورية بمناسبة احتفالات تحرير سيناء، قال مصدر سياسي، لـ«العربي الجديد»، إن «الخطوة ليست بالجديدة، ولا يمكن التعامل معها على أنها تمثل نهجاً مختلفاً من جانب أجهزة الدولة». وكشف المصدر الحزبي المقرب من مدبري المشهد، عن أنها «في مقابل قائمة النشطاء المحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا سياسية، والذين أفرج عنهم، فإن قائمة العفو الرئاسي ضمت 5 أمناء شرطة مدانين بتعذيب المواطن القبطي مجدي مكين حتى الموت في أواخر العام 2016، وهو ما يتنافى تماماً مع يتم الترويج له بشأن حوار سياسي من المفترض أن يفضي إلى تعديل ممارسات الأجهزة الأمنية بحق النشطاء والسياسيين، وتخفيف قبضتها على الحياة السياسية والعامة».

من جانبه، قال مصدر دبلوماسي رسمي، لـ«العربي الجديد»، إن حملة الضغوط الراهنة على القيادة السياسية المصرية وصلت إلى ذروتها أخيراً في ظل تحركات واسعة للمنظمات الحقوقية الدولية، التي تعتبر أن الوقت الراهن هو الأنسب لانتزاع تنازلات من جانب النظام بشأن الملاحظات على حالة حقوق الإنسان في مصر، بعدما ظل الملف في حالة سكون تام، وسط ما تصفه تلك المنظمات بالانتهاكات الصارخة بحق النشطاء السياسيين المحبوسين في السجون المصرية، بخلاف تقويض حرية الرأي والتعبير. ورأى المصدر أن النظام المصري مضطر للتعامل مع الحملة هذه المرة بشكل جدي، كونها مرتبطة بشكل مباشر بالوضع الاقتصادي والمساعدات والتمويلات الدولية التي طلبها أخيراً، لدعم موقفه الاقتصادي.

> حذرت الأجهزة الأمنية السيسي من خطورة الأوضاع الداخلية
>
> جميع الأسماء البارزة في تيار المعارضة لم يشملها هذا العفو

ووفقاً للمصدر، فإن «ملف الحقوق والحريات يعتبر أحد الملفات شديدة الحساسية بالنسبة للنظام المصري، وفي القلب منه السيسي، الذي يكاد لا يؤمن بمثل تلك المصطلحات». وأشار إلى أن «التكوين العسكري للسيسي، وكذلك الدور الذي لعبه في فترات سابقة في أعقاب ثورة 25 يناير، جعله يؤمن بعدم منح أي هامش، سواء للضغوط الدولية في هذا الإطار، أو للسياسة بشكل عام»، معتبراً، بحسب المصدر، أن «هذا الباب إذا تم فتحه أو مواربته لن يكون بمقدور أجهزة الدولة غلقه مجدداً». وأكد المصدر أن ما طرحه السيسي أخيراً بشأن الدعوة للحوار «في الغالب مناورة»، سيتم العودة بعدها سريعاً للقواعد المعمول بها سابقاً. ولفت الدبلوماسي المصري النظر إلى الفترة التي أعقبت تظاهرات 20 سبتمبر/ أيلول 2019، التي دعا إليها المقاول والفنان محمد علي، وحالة الاهتزاز التي أصابت النظام المصري، وما تبعها من انفراجة طفيفة كان مجيراً عليها، لم تستمر كثيراً بعدما استقرت الأوضاع. وكشف الدبلوماسي أن أجهزة الدولة المصرية تلقت أخيراً نصائح وتوصيات من إحدى شركات العلاقات العامة التي تعاقد معها النظام، عقب فوز الرئيس الأميركي جو بايدن بالرئاسة، تركزت معظمها على القضايا السياسية والحقوقية، وربما يكون ذلك لإدراك تلك الشركة بطبيعة اهتمامات وسياسات الإدارة الأميركية الجديدة.

وقالت مصادر مقربة من دائرة السيسي إن الرئيس تلقى أخيراً عدة تقارير من الأجهزة الأمنية الرئيسية في مصر، خاصة بتقييم الموقف الحالي للنظام محلياً وخارجياً. وأوضحت أن «كل هذه التقارير احتوت على تحذيرات من خطورة الأوضاع، وبخاصة داخلياً، نظراً لتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها البلاد، والتي تهدد بانفجار شعبي. لذا تم اتخاذ بعض القرارات التي من شأنها تخفيف حالة الاحتقان لدى الجماهير»، وأكدت أن «هناك حالة من القلق داخل الأجهزة الأمنية، لا سيما المخابرات العامة وجهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية، وأيضاً داخل القوات المسلحة، من أن تستمر الأزمة الاقتصادية لفترة طويلة، واضطرار الحكومة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات التي ستشكل ضغطاً جديداً على المواطنين، ما قد يدفعهم إلى التعبير عن الغضب بصورة تهدد استقرار النظام».

وقالت مصادر خاصة إنه «في مواجهة ذلك يسعى النظام المصري إلى التحرك في أكثر من اتجاه لتجاوز الأزمة، مثل المفاوضات السرية التي تجريها الحكومة المصرية مع مسؤولي صندوق النقد الدولي بشأن برنامج مساعدة جديد من الصندوق إلى مصر». وأكدت أنه «حتى الآن لم يتم الاتفاق نهائياً على قيمة القرض الذي تطلبه الحكومة المصرية، ومدته، وطريقة سداده، وكلفته». وأضافت أنه «إلى جانب المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، يسعى النظام المصري إلى الحصول على مساعدات مالية وقروض من جهات أخرى ودول أخرى. لكن ملف حقوق الإنسان كان دائماً يقف عائقاً أمام ذلك، وهو ما تجسد في المطالبات داخل الكونغرس الأميركي - على سبيل المثال - بوقف المعونة والمساعدات المقدمة إلى مصر بسبب أوضاع حقوق الإنسان تحت حكم نظام السيسي». وقالت المصادر إنه «في سبيل تجاوز ذلك الأمر، لجأ النظام المصري إلى بعض الإجراءات أخيراً، من بينها الإفراج عن مجموعة من المعتقلين على ذمة قضايا سياسية، حتى يتم الإيحاء بأن هناك تحسناً في ملف حقوق الإنسان وحرية التعبير». ولا تمثل غالبية الأسماء التي أعلن عن إخلاء سبيل أصحابها سوى مجموعة محدودة جداً من الشباب المنتمين في الأصل إلى تيارات سياسية شاركت في تأييد سياسات السيسي خلال السنوات الأولى من حكمه، ثم انتقلت إلى صفوف «المعارضة الناعمة» بسبب ممارسات الإقصاء والتهميش التي مارسها النظام في حقهم.

وقالت مصادر مطلعة، لـ«العربي الجديد»، إن «المُخلى سبيلهم لا يمكن تصنيفهم بأنهم معارضون حقيقيون لنظام السيسي، لأن جميع الأسماء البارزة في تيار المعارضة لم يشملها هذا العفو، مثل المرشح الرئاسي السابق ورئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح، ونائبه محمد القصاص، فضلاً عن الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات القاضي هشام جنينة».

ويحرص النظام المصري في مثل هذا التوقيت من كل عام، وتحديداً في شهر رمضان، على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين السياسيين، في مسعى لتخفيف الاحتقان داخلياً والضغوط الدولية في ملف حقوق الإنسان. وفي 13 إبريل/ نيسان 2021، أفرجت السلطات الأمنية عن الصحافي والمعارض خالد داوود بعدما أمضى قرابة عامين في الحبس الاحتياطي. وبعد يوم أفرجت عن الصحافية سلافة مجدي وزوجها المصور الصحافي حسام الصياد، وذلك بعد 17 شهراً من الحبس الاحتياطي.

ترجيحات بصدور عفو رئاسي عن محكوم عليهم قريبا (خالد دسوقي/فرانس برس)

إضاءة

أزمات السودان تتفاقم
نصف عام من الانقلاب

بعد 6 أشهر على الانقلاب الذي قاده عبد الفتاح البرهان، يعيش السودان في ظروف اسوأ من السابق، فيما يصر مناهضوه على إسقاطه

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يعيش السودان فراغاً حكومياً وتدهوراً أمنياً وتراجعاً في أوضاعه المعيشية بعد 6 أشهر على انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان على الحكومة المدنية وتسلمه الحكم. ففي 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أعلن البرهان حالة الطوارئ، وتعليق العمل بعدد من مواد الدستور، وحل مجلسي السيادة والوزراء، واعتقال عدد من أعضاء المجلسين وقيادات الأحزاب، وكل ذلك بمبرر تصحيح مسار الثورة السودانية المختطفة من تحالف «قوى الحرية والتغيير» وفق قوله، والذي يتهمه بالفشل السياسي والاقتصادي والأمني. وتعهد البرهان بتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، وتحقيق متطلبات العدالة والانتقال، وتشكيل مفوضية صناعة الدستور، ومفوضية الانتخابات، ومجلس القضاء العالي، والمحكمة الدستورية، والمجلس النيابي. وحدد نهاية الشهر التالي من انقلابه أي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي كموعد نهائي لتنفيذ تلك الوعود، طبقاً لما جاء في بيانه الأول. ولكن بعد انقضاء نصف عام على الانقلاب، بدا واضحاً أن البرهان والمجموعات الداعمة له عاجزون تماماً عن تنفيذ أي من الوعود، وفي مقدمتها تشكيل حكومة كفاءات مستقلة، لتعيش البلاد حالة فراغ دستوري، إضافة للفراغ الموجود أصلاً بعدم تشكيل البرلمان والمحكمة الدستورية والمفوضيات المستقلة، وغيرها من هياكل السلطة الانتقالية. وطوال الأشهر الستة الماضية، لم تُفعّل السلطات الانقلابية أي خطوة تأسيسية للهياكل الانتقالية، سوى تشكيل مجلس السيادة وإعادة تعيين قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو نائباً له. ولم تقتصر وعود السلطات الانقلابية على إعادة تشكيل وإكمال هياكل السلطة الانتقالية، فقد تعهدت أيضاً بتحسين الأوضاع المعيشة والأمنية وحسم التفلتات الأمنية سواء في العاصمة أو الولايات، مع تعهد خاص بحلحلة ملف شرق السودان والذي قادت تعقيداته إلى إغلاق الموانئ الرئيسة في البلاد وإغلاق الطرق الرابطة بينها وبين بقية مدن السودان، وذلك قبل نحو 45 يوماً من الانقلاب، لكن الملاحظ اليوم بعد نصف عام على الانقلاب، أن الأوضاع المعيشية ازدادت سوءاً نتيجة تدهور العملة الوطنية والمضاربة فيها، وغلاء أسعار السلع الأساسية والدواء. كما ضاعفت السلطات أسعار المشتقات البترولية والكهرباء والخبز أكثر من 300 في المائة. وتدهورت الأحوال الأمنية في الخرطوم بشكل أسوأ مما كانت عليه قبل الانقلاب، ولأكثر من مرة انفجرت النزاعات القبلية في إقليم دارفور، آخرها في منطقة كرينك بولاية غرب دارفور، والمستمرة حتى تاريخ اليوم، مخلّفة عشرات القتلى ومئات الجرحى. فوق ذلك، يعاني السودان اليوم عزلة دولية، مع تجميد عضويته في الاتحاد الأفريقي، ووقف الدول ومؤسسات التمويل الدولية كافة مساعداتها المالية والاقتصادية التي كان من المفترض أن تصل إلى 4 مليارات دولار خلال العام الحالي، كما أن عملية إعفاء السودان من نحو 50 مليار دولار، والتي بدأت بمراحل مختلفة العام الماضي، مهددة بالتوقف في حال لم تعد الأمور إلى نصابها، بعد تجميدها إثر الانقلاب مباشرة. ومن اللافت أن دولاً مثل السعودية والإمارات اللتين تحمستا للانقلاب العسكري في أيامه الأولى، لم تدعما السلطة الانقلابية لتتجاوز تحدياتها الاقتصادية وسد العجز الناتج عن وقف مؤسسات التمويل الدولية لمساعداتها المالية، على الضفة الأخرى، لم تفتر عزيمة مناهضي الانقلاب من لجان مقاومة وأحزاب سياسية ونقابات في مواصلة تنظيم الحراك الثوري ومقاومة الانقلاب، وإن بدا واضحاً تأثر الحراك بظروف شهر رمضان، إذ لم تعد التحركات بالوتيرة نفسها سابقاً. وعن ذلك، قال القيادي في التحالف السوداني المعارض شهاب إبراهيم، لـ«العربي الجديد»، إن الانقلاب لم يفعل سوى تعميق الأزمة، ثم عاد في الآونة الأخيرة ليدشن مرحلته النهائية بإطلاق سراح رموز النظام السابق وإعادتهم إلى مفاصل الدولة، وبهذا يريد أن يجعل منهم حاضنة سياسية مدنية بديلة. واعتبر أن الحل الحقيقي يكمن في تطوير مبادرة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة فولكر بيرتس مرحلة النهائية باطلاق سراح رموز النظام السابق وإعادتهم إلى مفاصل الدولة، وبهذا يريد أن يجعل منهم حاضنة سياسية مدنية بديلة. واعتبر أن الحل الحقيقي يكمن في تطوير مبادرة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة فولكر بيرتس على أن تكون العملية السياسية التي تتبناها المنظمة الدولية سائحة لإنهاء الحالة الانقلابية في البلاد. من جهته، قال القيادي في لجان المقاومة السودانية زهير الدالي، لـ«العربي الجديد»، إن الانقلاب دمر البلاد بجعلها في حالة سيولة أمنية مستمرة، وعمّت الفوضى وعاد الفساد والاستبداد، لافتاً إلى أن الكل يدرك أنه لولا الانقلاب لكان الوضع أفضل بكثير مما هو عليه اليوم. وحول قدرة الحراك الثوري على هزيمة الانقلاب، أوضح الدالي أن الحراك الذي لم يصل لغايته حتى الآن، حقق نتائج إيجابية بوضع الانقلاب في عزلة داخلية وخارجية منذ اليوم الأول، مشيراً إلى أن الشعب السوداني لم يستكن أو يستسلم للواقع كما كان يحدث في السابق من تعاطٍ شعبي مع الانقلابات. ورأى أن الانقلاب مع العزلة الحالية بات غير قادر على الإمساك بخيوط اللعبة وغير قادر على التحرك بحرية وإصدار أي قرار جوهري ومفصلي.

> ازدادت الأوضاع المعيشية والأحوال الأمنية سوءاً
>
> فشل البرهان وداعموه بتنفيذ أي من الوعود التي قطعوها

يصر مناهضو الانقلاب على مواصلة حراكهم حتى إسقاطه (فرانس برس)

شرق غرب

«جهاديون» يخطفون روسيا من «فاغنر» في مالي

أعلنت «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، التحالف «الجهادي» الرئيسي في منطقة الساحل الأفريقية، ليل الأحد - الإثنين، احتجاز روسي عضو في مجموعة مرتزقة «فاغنر» العسكرية الروسية المتواجدة في مالي. وقالت الجماعة، في بيان، إن «الله مَنّ» على مقاتليها بأسر جندي من «فاغنر» في منطقة جبالي في ولاية سيغو بوسط مالي، وذلك في الأسبوع الأول من إبريل/نيسان الحالي، واصفة قوات «فاغنر» بـ«القوات المجرمة التي شاركت في قتل المئات من الأبرياء العزّل».

(فرانس برس)

مستويات قياسية للإنفاق العسكري في العالم

أكد باحثون، أمس الإثنين، أن الإنفاق العسكري العالمي ارتفع مجدداً في عام 2021، محققاً أرقاماً قياسية جديدة، مع استمرار روسيا في تعزيز جيشها قبل غزوها لأوكرانيا، متوقعين استمرار هذا الاتجاه في أوروبا خصوصاً. وذكر تقرير لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، أنه على الرغم من تداعيات كورونا، فقد زادت بلدان العالم ترساناتها، ليرتفع الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 0,7 في المائة العام الماضي، ليصل إلى 2,1 تريليون دولار، وهو «الرقم الأعلى على الإطلاق».

(فرانس برس)

ميانمار: إرجاء الحكم على سو تشي في قضية فساد

أرجأت محكمة عسكرية في ميانمار، أمس الإثنين، إصدار أول حكم لها في قضية فساد بحق الزعيمة المدنية المخلوعة أونغ سان سو تشي (الصورة). وقال زاو مين تون، المتحدث باسم المجموعة العسكرية الحاكمة، إن الحكم في القضية التي قد تؤدي إلى سجن سو تشي 15 عاماً، لم يصدر، علماً أنها محكومة بالسجن 6 سنوات، بعد إدانتها بتهمة التحريض على الاضطرابات وانتهاك قيود كورونا.

(فرانس برس)

زيارة يابانية إلى جزر سليمان

أرسلت اليابان، أمس الإثنين، نائب وزير خارجيتها كينتارو إسيغي، إلى جزر سليمان، وسط مخاوف بشأن اتفاقية أمنية أبرمتها الأخيرة مع الصين. وجاءت زيارة إسيغي التي تستغرق 3 أيام في أعقاب زيارة وفد أميركي رفيع المستوى إلى الجزر، حيث حذر من إجراءات لواشنطن إذا ما تسبب الاتفاق في تهديد مصالحها أو مصالح حلفائها.

(أسوشييتد برس)

تقارب رواندي ـ اوغندي

زار الرئيس الرواندي بول كاغامي (الصورة)، أول من أمس الأحد، نظيره الأوغندي يوويري موسيفيني، بالقرب من العاصمة الأوغندية كمبالا، في ما يُنظر إليه على أنه علامة على تحسّن العلاقات بين البلدين بعد سنوات من التوتر. وحضر كاغامي مأدبة رسمية بمناسبة عيد ميلاد موهوزي كاينيروجابا، نجل موسيفيني، الذي يُنظر إليه على أنه الخليفة المحتمل للزعيم الأوغندي. وقال موسيفيني إنه ناقش مع كاجامي عدداً من القضايا تشمل السلام والإقليمي والاستقرار والتعاون.

(رويترز)

متابعة

دعوات لوقف اقتتال غربي دارفور

بدأت المواجهات التي شهدتها منطقة كرينك في ولاية غرب دارفور، تثير اهتماماً دولياً أكبر، وسط مطالبات للحكومة السودانية بالتدخل، بعد سقوط عشرات الضحايا ونزوح حوالي 20 ألف شخص من سكان المنطقة بسبب الاقتتال الذي بدأ الجمعة بين مليشيات مسلحة وأهالي منطقة كرينك وتصاعدت حدته أمس الأول الأحد. ودان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، فولكر بيرتس، في بيان أمس، عمليات القتل «الشنيعة» للمدنيين والهجمات على المرافق الصحية بمنطقة كرينك. ودعا بيرتس إلى الوقف الفوري لأعمال العنف في المنطقة، مذكراً السلطات الحكومية، والمجموعات المسلحة بالتزاماتها القانونية الدولية المتعلقة بحماية جميع المدنيين، ومنشآت البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس وأنظمة المياه. وأوضح بيرتس، أنه أحيط علماً بالإجراءات التي اتخذتها القوات المسلحة السودانية بهذا الخصوص، والتي تضمنت التزاماً بإجلاء المدنيين الجرحى. وشدد على ضرورة الإسراع على نشر قوات حفظ الأمن المشتركة، وفق متطلبات اتفاق جوبا للسلام. كما دعا إلى إجراء تحقيق فُستفيض وشفاف، تُنشر نتائجه على الرأي العام، بما يسهم في تحديد هوية مرتكبي أعمال العنف، ومثولهم أمام العدالة.

عبد الحميد...

مطالبات بحماية المدنيين غربي دارفور (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

رصد

مسار إيجابي بين طهران والرياض
لقاء محتمل لإحياء النووي

تسير المحادثات بين إيران والسعودية بـ«إيجابية وجدية وإلى الإمام»، وفق ما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، الذي أكد، أمس، أن الجولة الخامسة من الحوار بين البلدين عُقدت الخميس الماضي في بغداد، بجهود عراقية وعمانية. وأعرب خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أمس الإثنين، عن أمله بأن ترتقي المباحثات بين البلدين إلى «مستوى سياسي عالٍ»، و«حينئذٍ يمكننا أن نشهد تقدماً سريعاً وجاداً» فيها، وفق قوله، غير أنه أكد أن الحوار بين الطرفين «لم يصل إلى مرحلة لقاء وزيري خارجية» البلدين. وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين طهران والرياض عام 2016، بعد مهاجمة إيرانيين السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد، شرقي البلاد، على خلفية الاحتجاجات على إعدام الرياض رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر. إثر ذلك، أغلقت منظمة التعاون الإسلامي ممثلية إيران لدى المنظمة في جدة في إبريل/ نيسان 2017. وانطلق الحوار بين إيران والسعودية في إبريل 2021 في بغداد، بعدما تكللت جهود الحكومة العراقية وأطراف إقليمية أخرى بجمع الطرفين على طاولة واحدة. وكانت الجولة الرابعة من الحوار قد عقدت في أواخر سبتمبر/ أيلول الماضي.

في سياق آخر، وبعد جمود ملف الاتفاق النووي في ظل الانشغال العالمي بالغزو الروسي لأوكرانيا، تحدث خطيب زادة في مؤتمره الصحافي، أمس، عن إمكانية عقد لقاء جديد بين أطراف المفاوضات «لتجديد اللقاءات الحضورية»، لكنه أكد في الوقت نفسه أنه «لم يُتخذ بعد أي قرار حول هذا اللقاء ومكانه ومستواه». وأضاف المتحدث الإيراني أنّ المباحثات بين إيران ومجموعة 1+4 «قد انتهت وبقيت قضايا بين طهران وواشنطن»، مشيراً إلى أن المباحثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة «تمضي إلى الأمام» عبر منسق المفاوضات إنريكي مورا، الذي يشغل منصب نائب مفوض السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

وشدد المتحدث الإيراني على أنّ «إطالة أمد توقف مفاوضات فيينا ليست في مصلحة» هذه المفاوضات، واكد إبرام «اتفاق أولي» للإفراج عن أرصدة إيرانية مجمدة في الخارج، مشيراً إلى إجراء مباحثات في طهران خلال الأسبوعين الأخيرين لمتابعة بنود الاتفاق.

صابر...

الحدث

إيران: إلغاء قيود الإقامة الجبرية عن موسوي

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد نحو 12 عاماً من الإقامة الجبرية، عمدت السلطات الإيرانية أمس الإثنين إلى تخفيف القيود التي كانت موضوعة على إقامة الزعيم الإصلاحي مير حسين موسوي. وقالت وكالة «ميزان» التابعة للسلطة القضائية، إن السلطات خففت القيود على تحركات «شخصين من زعماء الفتنة» في إشارة إلى مير حسين موسوي، ورئيس البرلمان الأسبق مهدي كروبي. وأفادت الوكالة بأن موسوي سيبقى «تحت الرقابة لمنع تعرضه لأي خطر أو لمنعه من ارتكاب تصرفات مخالفة للقانون». وعزت الوكالة أحد أسباب إزالة القيود الرقابة ذي الممر الواحد، والذي يعيش فيه موسوي وزوجته زهراء رهنورد، إلى تسهيل حياة الجيران الذين تأثروا بتلك القيود.

وجاء القرار من أعلى سلطة أمنية إيرانية، أي المجلس الأعلى للأمن القومي، إذ ذكرت وكالة «فارس» الإيرانية المحافظة أن البوابتين الموضوعتين في زقاق «اختر» في شارع باستور «تمت إزالتهما بقرار من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني».

ويقبع موسوي وزوجته، وكروبي، في إقامة جبرية منذ نحو 12 عاماً بعد احتجاجات «الحركة الخضراء» التي انطلقت عام 2009 ضد نتائج الانتخابات الرئاسية التي ترشح فيها موسوي وكروبي، وفاز فيها الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد وسط جدل حول نتائجها واعتراض الإصلاحيين عليها.

سيبقى موسوي تحت الرقابة (Getty)

وواجهت السلطات الأمنية الإيرانية بشدة احتجاجات «الحركة الخضراء» مع اتهامها بأنها «تدبر من الخارج»، وتمكنت من السيطرة عليها. وتخللت الاحتجاجات أعمال عنف وقتل عدد من المحتجين وتم اعتقال عدد كبير من أنصار الحركة، من بينهم شخصيات سياسية إصلاحية ووزراء ومسؤولون سابقون. كما فرضت السلطات حينها قيوداً على تحركات الرئيس الأسبق محمد خاتمي ومنعته من السفر إلى الخارج وهو مستمر حتى اليوم. وظلت السلطات الإيرانية خلال السنوات الماضية ترفض الدعوات المتكررة من التيار الإصلاحي وشخصيات ونشطاء مدنيين للإفراج عنهم، غير أنها خففت بالأشهر الأخيرة قيود الإقامة الجبرية، فسمحت لهم بإجراء اتصالات ولقاءات مع مقربين منهم. وكان كروبي وموسوي قد أعلنا دعمهما لترشح الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، ودعوا المواطنين إلى التصويت له خلال انتخابات 2017، لكن في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أجريت في يونيو/حزيران الماضي، اختلف موقفهما منها، إذ دعا كروبي إلى التصويت لصالح المرشح الإصلاحي عبدالناصر همتي الذي ترشح بشكل مستقل خارج الأطر الإصلاحية، فيما قاطع موسوي الانتخابات.

تقرير

حراك إقليمي بشأن ليبيا
الدبيبة في تونس اليوم

طرابلس ـ **العربي الجديد**

بعد الزيارة التي أجراها إلى الجزائر الإثنين الماضي، يقوم رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، اليوم الثلاثاء، بزيارة إلى تونس، على رأس وفد وزاري وأمني واستخباري رفيع المستوى، يضم رئيس الأركان العامة محمد الحداد، وذلك في محاولة لانتزاع تأكيد دول الجوار الليبي على شرعية حكومته، في وجه الحكومة المكلفة من قبل برلمان طبرق برئاسة فتحي باشاغا، ولخلق توازن مع الموقف المصري الداعم كما يبدو للجوانب الليبي وحكومة باشاغا. وكان الدبيبة، الذي صدر بيان لحكومته حول الزيارة والوفد المرافق الخميس الماضي، قد أجرى زيارة إلى الجزائر فيما كانت تعقد في القاهرة آخر جلسات اللجنتين المشكلتين من البرلمان الليبي والمجلس الأعلى للدولة، لبحث آلية دستورية للانتخابات، من دون نتيجة. وانتزع الدبيبة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، اعترافاً بشرعية حكومته، إذ قال تبون في مقابلة تلفزيونية بثت السبت الماضي إن «حكومة الوحدة الوطنية الليبية هي التي لديها الشرعية الدولية، وأن الجزائر تذهب مع الشرعية الدولية». وكانت الحكومة المكلفة من مجلس نواب طبرق، قد نفت الجمعة الماضي، اعتراض الحكومة التونسية على وجودها في تونس، أو مطالبة باشاغا الذي يقيم منذ فترة على أراضيها، بمغادرتها، وذلك بعد تداول أخبار مفادها طلب تونس ذلك. ونفت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة باشاغا تلك الأخبار، مؤكدة أنها «تستهدف العلاقات الثنائية بين الحكومة ونظيرتها التونسية». كما أكدت حكومة باشاغا، التي عقدت اجتماعاً لها الأسبوع الماضي في سبها، جنوبي ليبيا، أنها «على تنسيق وتشاور مستمر مع الحكومة التونسية»، مثمنة «ما قدمته من تسهيلات لوجستية وأمنية للحكومة أثناء إقامتها في تونس».

وإذ تزداد وتيرة الحراك الإقليمي الداعم لأحد أطراف الصراع، اتهم المحلل السياسي مروان ذويب، في تصريح لـ«العربي الجديد»، القاهرة بـ«المساهمة مع رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، في تحويل الاجتماعات الدستورية لما يخدم خريطة الطريق التي أقرّها النواب، وذلك عبر مناقشة المواد الخلافية في مشروع الدستور». من جهته، أعرب الباحث السياسي الدوكالي الهاين، لـ«العربي الجديد» عن اعتقاده بأن المستشارة الألمية حول ليبيا ستيفانيي وليامز «تريد الوصول إلى صيغة دستورية سريعة لتمرير الانتخابات، ما قد يدفع لولادة مشوهة لاتفاق» دستوري.

كما أكدت استطلاعات الرأي التي لم تتنبأ قط بإمكانية خسارته، فاز إيمانويل ماكرون، أول من أمس الأحد، بولاية رئاسية ثانية، متخطياً زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان بفارق أكثر من 15 في المائة من الأصوات بالدورة الثانية، علماً أن عهده قد يكون مهّد لصعود تاريخي في أرقام اليمين المتطرف في الانتخابات

اليمين المتطرف يثبّت شرعيته شعبياً

ماكرون... انتصار ناقص برئاسيات فرنسا

- **يرفض ماكرون التعايش مع حكومة يشكلها سياسي من حزب آخر، لكنه مستعد لتوسيع تحالفاته وتشكيل حكومة منوعة حزبياً**
- **أخفقت لوبان هذه المرة في استغلال تليين خطابها السياسي من جهة، والعمل لفكّ الشيطنة عن حزبها شعبياً وسياسياً**

باريس ـ **العربي الجديد**

طوت فرنسا، أول من أمس الأحد، صفحة انتخاباتها الرئاسية الـ12 في عهد الجمهورية الخامسة، بانتصار «واضح» للرئيس الشاب إيمانويل ماكرون، على منافسته من اليمين المتطرف، مارين لوبان. ومنذ مساء الأحد، انتقلت المعركة الديمقراطية سريعاً في فرنسا، بعد خطاب الرئيس الفائز، ومنافسته الخاسرة للمرة الثانية في الدورة الثانية من الرئاسيات، إلى «الدورة الثالثة» من الانتخابات، كما يخشى أن تكون عليه الانتخابات التشريعية المرتقبة في يونيو/حزيران المقبل، وهو استحقاق مهم للرئيس الفائز، لا سيما منذ أن أصبح يجري مباشرة بعد الدورة الثانية من الرئاسيات، إثر تقليص ولاية الرئاسة إلى خمس سنوات بدل سبع. وستختبر الانتخابات التشريعية المقبلة، المنتظرة بدورتين أيضاً في 12 و19 يونيو، الأحجام الحقيقية في البرلمان لكل من الأقطاب الثلاثة الجدد في المشهد السياسي الفرنسي، والذين أفرزتهم رئاسيات 2022، وهم: حزب ماكرون «الجمهورية إلى الأمام»، و«التجمع الوطني» اليميني المتطرف، واليسار الراديكالي (فرنسا الأبية)، بزعامة جان لوك ميلانشون. وإذا كان من الصعب الحديث عن إمكانية فقدان ماكرون للأغلبية البرلمانية التي حصل عليها حزبه الناشئ حديثاً في عام 2017، إلا أن أرحجية قدرة الحزبين الآخرين على توسيع نفوذهما في الجمعية الوطنية، سيكون من شأنها أن يفتح الباب خلال ولايته الثانية أمام جبهة معارضة شرسة لسياساته على كل الصعد، لوحت لوبان بأن تكون قوة «موزاية»، وهو ما تعهدت به مع ميلانشون أيضاً. ويتخطى التحدي الأكبر للرئيس تفصيل الانتخابات التشريعية، بل يرتبط ببعد وطني، إذا ما كان صادقاً بتلاوة «فعل الندامة» في خطاب الانتصار الأحد. وتقع على عاتقه محاولة ترميم الانقسامات الفرنسية التي طبعت هذه الدورة الانتخابية الرئاسية، والتي هي حصيلة تراكمات رئاسية منذ عهد نيكولا ساركوزي، وكادت هذه الدورة أن توصل اليمين المتطرف إلى الحكم. فعلى الرغم مما يرى فيه الإعلام الفرنسي، وعياً سياسياً شعبياً جنّب فرنسا السقوط في فخّ اليمين الراديكالي، أو أن تحظى القارة الأوروبية بأول رئيسة «ترامبية»، إلا أن لغة الأرقام والسياق السياسي - الاجتماعي الداخلي الذي حوّل لوبان إلى مرشحة «عادية»، جعل انتصار ماكرون فوزاً بطعم الخسارة، بحيث أضحى تصحيح أخطاء الولاية الأولى للرئيس المنتخب مجدداً، مشروعاً ليس فقط سياسياً، بل «واجب وطني».

وأثبتت فرنسا، مجدداً، أنها لا تزال عصية على اليمين المتطرف، بعدما حظي ماكرون، الذي يمثل وحزبه التيار الوسطي الليبرالي، مرة أخرى، بتصويت لإعادة انتخابه رئيساً في الدورة الثانية، لقطع الطريق على وصول حزب «التجمع الوطني» إلى الإليزيه. وجاء انتصار ماكرون في الانتخابات، بلغة الأرقام، استثنائياً وواضحاً، ويعكس نجاحاً سياسياً وشخصياً لوزير الاقتصاد السابق عن الحزب الاشتراكي، الذي تمكن من الوصول إلى الإليزيه في سنّ الـ39 وحمل حزبه الفتي إلى الرئاسة والأكثرية في البرلمان في 2017. لكنه جاء أيضاً «هشّاً»، إذا ما أخذ في الاعتبار تمكينه «التجمع الوطني»، من تخطي عتبة الـ40 في المائة في الرئاسيات للمرة الأولى منذ مشاركته في هذا الاستحقاق عام 1974. يضاف حجم الامتناع القياسي عن التصويت في الدورة الثانية من الرئاسيات، والذي سجّل الأحد 28,2 في المائة، وهو الأعلى على الإطلاق منذ 1969، حين سجلّت نسبة امتناع وصلت إلى 31,15 في المائة. وتعكس نسبة الامتناع الأحد، ليس فقط استمرار تململ وتيرة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، والتي توصف بأنها «ملكة الانتخابات في فرنسا»، منذ إعادة انتخاب جاك شيراك رئيساً في 2022، بل امتناع كتلة وازنة من الفرنسيين عن التصويت لماكرون، ولو لقطع الطريق على اليمين المتطرف، ما يؤكد بقاء تصويت «الصدّ الشعبي» لعائلة لوبان، لكن مع تراجعه عن الاستحقاقين السابقين في 2002 و2017.

وبحسب آخر النتائج، فقد فاز ماكرون بحصوله على 58,54 في المائة من الأصوات، مقابل 41,46 في المائة للوبان، ليكون بذلك أول رئيس فرنسي يعاد انتخابه لولاية ثانية، منذ فوز جاك شيراك في 2002 على والد مارين لوبان، جان ماري لوبان بالدورة الثانية، والأول الذي يعاد انتخابه رئيساً من خارج فترة «التعايش الحكومي» (cohabitation)، أي من دون أن يكون رئيس حكومته من حزب مختلف. وفي الواقع، فإن ماكرون هو ثالث رئيس ينتخب مرتين في فرنسا بعهد الجمهورية الخامسة، بعد شيراك (اليمين)، وفرانسوا ميتران (اشتراكي)، علماً أن شارل ديغول، الذي حكم لولايتين، لم ينتخب في المرة الأولى بالاقتراع الشعبي العام. كما أن ماكرون حصل على أعلى نسبة تصويت لرئيس يعاد انتخابه في الدورة الثانية، إذا ما استثني شيراك الذي حصل بانتخابات 2002 على 82,21 في المائة، بمواجهة جان ماري لوبان، حين شكّلت «الجبهة الجمهورية» لصد اليمين المتطرف ما يشبه التسونامي لمنع وصول لوبان الأب.

من جهتها، أخفقت لوبان هذه المرة في استغلال تليين خطابها السياسي من جهة، والعمل لفكّ الشيطنة عن حزبها شعبياً وسياسياً، للوصول إلى الإليزيه، لكنها حققت فوزاً تاريخياً، بجعل «التجمع الوطني» (الجبهة الوطنية سابقاً)، يتخطى عتبة الـ40 في المائة للمرة الأولى منذ مشاركته في الرئاسيات. وشارك حزب عائلة لوبان، في 8 انتخابات رئاسية منذ 1974، وكان قبلها قد حصل اليمين المتطرف ممثلاً ببتيكسييه فينياكور على 5 في المائة من أصوات الناخبين في الدورة الأولى من انتخابات الرئاسة عام 1965. وحصل جان ماري لوبان على 0,75 في المائة من الأصوات بالدورة الرئاسية في 1974، ثم على 14,38 في المائة (1988)، و15 في المائة (1995)، إلى أن انتقل إلى الدورة الثانية من الرئاسيات عام 2002، بحصوله على 16,82 في المائة من الأصوات، متخطياً ليونيل جوسبان عن الحزب الاشتراكي (حصل على 16,18 في المائة)، ومنتقلاً إلى الدورة الثانية مع الرئيس جاك شيراك، الذي فاز عليه بالدورة الثانية بحصوله على 82 في المائة، مقابل 17,79 في المائة للوبان الأب. وفي عام 2007، تراجع لوبان الأب في الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، وحصل على 10,44 في المائة من الأصوات (صعد كل من نيكولا ساركوزي وسيغولين رويال إلى الدورة الثانية). وترشحت مارين لوبان في 2012 للرئاسة، بعدما أزاحت والدها عن زعامة الحزب، وحصلت في الدورة الأولى آنذاك على 17,90 في المائة من الأصوات، دون أن تنتقل إلى الدورة الثانية (تأهل كل من فرانسوا هولاند وساركوزي). لكن لوبان عادت لتحمل حزبها إلى الدورة الثانية قبل 5 أعوام، بتأهلها مع ماكرون إلى الدورة الثانية (21,30 مقابل 24,01 في المائة لماكرون بالدورة الأولى). وشهدت الدورة الثانية من رئاسيات 2017 فوز منافسها بالرئاسة، بحصوله على 66,10 في المائة من الأصوات، مقابل 33,90 في المائة لها. وتأهلت لوبان مع ماكرون إلى الدورة الثانية هذا العام أيضاً، بعدما حصلت على 23,15 في المائة من الأصوات، مقابل 27,85 في المائة لماكرون. واعتبرت لوبان (53 عاماً)، الأحد، أن ما حصدته من أصوات في الدورة الثانية، يشكل «انتصاراً مدوياً»، إذ كسبت بحدود 3 ملايين ناخب إضافي عن 2017 (أكثر من 15 مليون فرنسي صوّتوا لها)، متعهدة بـ«مواصلة» مسيرتها السياسية، وبأنها «لن تتخلى أبدا» عن الفرنسيين. وقالت إنه «في إطار إعادة التشكل الكبير للمشهد السياسي الفرنسي، فإن اللعبة لم تنته بعد»، معلنة انطلاق «المعركة الكبرى» للانتخابات التشريعية.

وتمنح هذه القفزة لليمين المتطرف والتي لم تتأثر للمفارقة بالاتهامات الموجهة إلى لوبان بالحصول على الدعم السياسي والمالي من روسيا وفلاديمير بوتين، وذلك في عزّ الحرب الروسية على أوكرانيا، أملاً قوياً، بإمكانية تحسين موقعه في الانتخابات التشريعية المرتقبة. ولا يملك «التجمع الوطني» في البرلمان الحالي سوى 8 مقاعد، لكن لوبان أكدت أن «النتائج التاريخية في الرئاسيات تجعل قوة الحزب في موقع ممتاز للحصول على عدد كبير من النواب»، و«إنشاء سلطة معارضة قوية لسلطة ماكرون». ولم تشر لوبان إلى منافسها في اليمين المتطرف إريك زيمور، لكنها أكدت «أنها مستعدة لخوض المعركة مع كل المستعدين للتجمع للوقوف في وجه ماكرون». وسيكون على لوبان ترجمة تقدم حزبها في الرئاسيات، وتصدره في المناطق الريفية لاسيما في الشمال الشرقي، بالإضافة إلى النتائج الجيّدة في بعض مناطق ما وراء البحار، عبر استمرار الاستثمار في النقمة الشعبية لفقراء فرنسا على «رئيس الأغنياء» وعلى «المهاجرين الذين يسرقون فرص عملهم».

ومن المبكر التنبؤ بالنتيجة التي يمكن أن يحصل عليها حزب «التجمع الوطني» في الانتخابات التشريعية المرتقبة، علماً أن الحزب الذي يحصل على الأكثرية البرلمانية هو من يسمي رئاسة الحكومة. من جهته، يرفض ماكرون، بحسب ما تؤكد معطيات الإليزيه، والتي تناقلتها الصحف الفرنسية أمس، رفضاً قاطعاً التعايش مع حكومة يشكلها سياسي من حزب آخر، لكنه تعهد في خطاب الفوز بالعمل لكل الفرنسيين، علماً أنه سيباشر العمل للحصول على «أغلبية موسعة» في البرلمان، وتوسيع التمثيل الحزبي في الحكومة المقبلة. وبإمكان ماكرون، أن يضمن على الأرجح أغلبية في البرلمان (يهيمن حزبه على البرلمان الحالي بـ345 نائباً من أصل 577)، إذ يعتبر أن قوة المركز الوسطية أو ما يسمى بـ«العجول الانتخابية»، ستكون أيضاً حاضرة، لتعبيد الطريق أمام فترة ولايته الثانية. لكنه قد لا يضمن حصوله على ذات عدد المقاعد الذي فاز به حزبه في 2017، علماً أنه فاز بـ20 دائرة انتخابية إضافية في رئاسيات العام الحالي، مقارنة بـ2017. لكن الرئيس مستعد أيضاً لفتح الباب أمام الحلفاء، لترجمة دعوته إلى «حركة كبيرة للتوحد». ويأتي ذلك على الرغم من توجه أعين بعض «حلفائه» إلى رئاسيات 2027، ما قد يجعله مضطراً لتقديم التنازلات. كما يرتبط ذلك بالأسماء «المفاتيح» الموعودة بمقاعد وزارية، وبخلافاته في الولاية الأولى مع التيارات الوسطية من «موديم» إلى «أوريزون».

وبعيداً عن لغة التحالفات الضيّقة والدقيقة، يعكس فوز ماكرون حجم التحديات «الوطنية» التي تنتظره في الولاية الثانية، وهو ما تعهد بمعالجته. ويأتي ذلك خصوصاً كتحدٍ شخصي للرجل، الذي يفترض أن يغادر الإليزيه من دون أن يكون قد تخطى الـ50 من عمره. ويحظى ماكرون بفرصة كل شيء أو لا شيء، بحسب الإعلام الفرنسي، حيث تبدو الأبواب مشرعة حتى لعودته إلى عهد رئاسي ثالث بعد 10 سنوات. إلا أنه أيضاً قد لا يمكنه فعل شيء، إذا ما خسر تحالفاته في البرلمان، ما يجعل فرنسا تدخل مرحلة سياسية غامضة، وحكمه في مرحلة «البطة العرجاء»، ما يهدد بالدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة.

وإذ تنتقل فرنسا من عهد رئاسي كان حافلاً بالاضطرابات، وبتداعيات كورونا التي قد تكون السبب المباشر في هذا الصعود التاريخي لليمين المتطرف، فإن الرئيس يفتتح الولاية الثانية باستمرار الحرب الروسية على أوكرانيا، ما يضع فرنسا أمام منعطف حرج على الصعيدين السياسي والاقتصادي، والذي قد يترجم باستمرار الغضب الشعبي وحالة الاحتقان الداخلية ضد سياسات الرئيس غير الشعبية. وفيما يسود الارتياح لدى النخبة الأوروبية لانتخاب ماكرون، فإن الرئيس الذي يتحمل جزءاً من مسؤولية صعود لتيار «السيادية» السياسي في فرنسا، سيبقى خلال السنوات الخمس المقبلة أسير انتصار يخشى عليه أن يكون مقدمة لانقلاب.

أكد ماكرون أنه فهم رسالة الفرنسيين رغم فوزه (جان كاتوف/Getty)

ميلانشون يدعو لانتخابه رئيساً للوزراء

قال زعيم اليسار الراديكالي جان لوك ميلانشون (الصورة)، الأحد، إن «فرنسا رفضت وضع مستقبلها بيد مارين لوبان، وهو خبر جيّد لوحدة شعبنا»، لكنه رأى أنها والرئيس المنتخب إيمانويل ماكرون «بالكاد جمعا معاً ثلث أصوات الناخبين المسجلين»، وأضاف أن «الدور الثالث من الانتخابات بدأ»، في إشارة للانتخابات التشريعية، التي دعا خلالها إلى انتخابه رئيساً للوزراء، وذلك «لعيش مستقبل جديد معاً لشعبنا».

زيمور: ثامن حكم بالخسارة على العائلة

رأى المرشح الرئاسي عن اليمين المتطرف إيريك زيمور (الصورة)، بعد خسارة مارين لوبان انتخابات الرئاسة، أنها «المرة الثامنة التي تضرب الهزيمة اسم (عائلة) لوبان»، متسائلاً «هل أن المدافعين عن الأفكار الوطنية محكوم عليهم دائماً بالخسارة؟». ودعا زيمور، الذي كان قد حصل على 7 في المائة من الأصوات بالدورة الأولى، إلى «تحالف كل اليمين الفرنسي»، معتبراً أن إيمانويل ماكرون فاز بسبب الرفض الشعبي للوبان.

تهنئة من بوتين وبايدن وشولتز

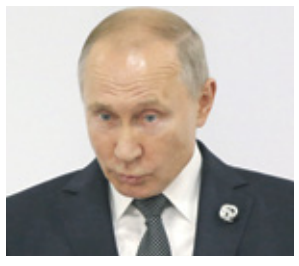

هنّأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة)، أمس الإثنين، إيمانويل ماكرون بإعادة انتخابه رئيساً لفرنسا، متمنياً له عبر «تيليغرام» الصحة الجيدة. وحصل ماكرون على تهنئة قادة كثر من دول العالم، خصوصاً الرئيس الأميركي جو بايدن الذي وصف فرنسا بأنها «شريك رئيسي في مواجهة التحديّات العالمية»، فيما اعتبر المستشار الألماني أولاف شولتز أن الذين صوّتوا لماكرون أرسلوا «إشارة قوية لصالح أوروبا».